تطوير نماذج تقدير
مخاطر المراجعة كميا لضمان فعالية المراجعة

د. محمد على حماد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

ا ١١١٠ كا٠
طبيعة المسح٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه ..... وبعد .

فإن المنهج الذى تتبعه شركة (أو مكتب) المراجعة الخارجية فى عملية مراجعة مـــا يعـد عاملا جوهريا فى تحديد كفاءة وفعالية المراجعة . وحيث يحدد المراجعون الطبيعة المناســبة ، التوقيت ، ونطاق الإ جراءات التى يعتقدون أنها ضرورية لتجميع أدلة إثبـــات مراجعـة كافيـة ووافية ، فإن عليهم أن يعززوا آراءهم ويطلعوا بإجراءات المراجعة بأقل الطرق تكلفة .

وهناك أسلوب مراجعة قد حظى بتعزيز متزايد فىالأ دب المحاسبىألا وهو مفهوم مخـــاطر المراجعة ، والذىيوفر هيكلا لرقابة أفضل على فعالية وكفاءة المراجعة .[1]

وتقرير المراجع يتضمن رأيه الفنى المحايد فى عدالة تعبير القوائم الماليـــة عـن المركـز المالى للمنشأة فى تاريخ معين ونتيجة نشاطها عن الفترة المالية المنتهية فى ذلـــك التـــاريخ . وبإبداء المراجع رأيه المهنى يتحمل درجة من المخاطرة المترتبة على إحتمال كون هذا الـــرأى غير صحيح . فقد يقبل المراجع القوائم المالية رغم أن بها أخطاء جوهرية لم يتم إكتشافها مـــن خلا ل إجراءات المراجعة التى قام بها – كما قد تؤدى إجراءات مراجعته الى أن يرفـــض قوائـــم

---

(1) C. Wayne Alderman and Richard H.Tabor, " The Case for Risk - Driven Audits " , Journal of Accountancy , March , 1989 , P. 55 .

مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية . وقد تنشأ مخاطر المراجعة بسبب إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية والناتج عن إعتماد المراجع على أسلوب المراجعة الإختبارية أو نتيجة إعتماده على ما يسمى بإختبارات المراجعة . وهذه المخاطر قد تحدث عند القيام بهذه الإختبارات أو عند التخطيط لها أو تنفيذها . كما قد تنشأ تلك المخاطر بسبب إختيار إجراءات غير ملائمة للمراجعة أو عدم تطبيق إجراءات المراجعة بطريقة سليمة .

ومن البديهى أنه لا يمكن تجاهل إحتمال اتخاذ قرار غير صحيح من جانب المراجع نظرا لأن عملية المراجعة تنطوى على سلسلة من القرارات التى يقوم المراجع بإتخاذها والتى تعتمد الى حد كبير على حكمه الشخصى . وأى قرار غير صحيح للمراجع يمكن أن يؤثر على إجراءات المراجعة وما يترتب على هذه الإجراءات من نتائج .

وهناك مفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم مخاطر المراجعة ويتعذر فصله عنه ، ألا وهو مفهوم الاهمية النسبيه .

ولأخذ هذه العلاقة فى الحسبان عند تحديد طبيعة ، نطاق إجراءات ، وتوقيت المراجعة أهمية كبيرة ودور فعال فى الحد من مخاطر المراجعة وتقليلها ، حيث أن تقديرات الأهمية النسبية تختلف من مرحلة لأخرى .

ويشير معيار لجنة معايير المراجعة (SAS) رقم ٤٧ فى الفقرة الثانية " مخاطرة المراجعة والأهمية النسبية فى تنفيذ مراجعة ما " الى ان كلا من مخاطرة المراجعة والأهمية النسبية ينبغى أن تؤخذ فى الإعتبار من جانب المراجع المحايد فى : [٢]

- *تخطيط المراجعة وتصميم إجراءات المراجعة .*
- *وتقييم ما إذا كانت القوائم المالية للوحدة قد أعدت بأمانة بما يتمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .*

---

[٢] Roger H. Hermanson , Jerry R. Strawer , & Rolert H. Strower , " Auditing Theory and Practice " , Fourth Edition , Richard D. Irwin , 1987 , P. 200 .

ورغم أهمية هذا المفهوم ، فإن معظم الدراسات الصادرة عن المنظمات المهنية أكدت أن هناك صعوبة كبيرة فى وضع معايير عامة يلتزم بها المراجع فى تقدير مستويات الأهمية النسبية .

ولاشك أن تحديد المخاطر المقبولة فى عملية المراجعة وعلاقتها بالأهمية النسبية يعتبر أحد الأبعاد الأساسية التى يعتمد عليها المراجع فى تحديد نطاق ومجالات إختبارية ، وتحديد الإجراءات الإضافية التى يتعين عليه القيام بها وكذا كمية الأدلة التى يجب الحصول عليها ، وذلك بهدف تحقيق فعالية عملية المراجعة والتاكد من سلامة القوائم المالية .

ومن هنا ، ينبغى على القائمين على أمر مهنة المراجعة ضرورة تحديد مخاطرها بصورة دقيقة وواضحة ، ليس هذا فقط ، بل ومحاولة التحكم فى هذه المخاطر والسيطرة عليها بقدر الإمكان . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق محاولة تقدير تلك المخاطر كميا . ومن هنا تبدو أهمية هذا البحث .

فروض البحث :

تتمثل الفروض الأساسية للبحث فى :

الفرض الأول : هناك علاقة وطيدة بين مفهوم مخاطر المراجعة ومفهوم الأهمية النسبية .

الفرض الثانى : يمكن تقدير مخاطر المراجعة كميا .

الفرض الثالث : تقدير مخاطر المراجعة كميا يحقق فعالية عملية المراجعة .

خطة البحث :

وتحقيقا للهدف من البحث سيتناول الباحث المباحث الثلاثة التالية بالدراسة :

المبحث الأول : مخاطر المراجعة .

المبحث الثانى : الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة .

المبحث الثالث : التقدير الكمى لمخاطر المراجعة .

المبحث الأول
مخاطـــــر المراجعـــــة

سنتناول فى هذا المبحث النقاط التالية بالدراسة :

أولا : نشأة وتطور مفهوم مخاطر المراجعة :

يذكر البعض فى هذا الصدد أن مفهوم المخاطرة ليس جديدا بالنسبة لمهنة المراجعة أو بالنسبة للمراجعين والذين يعدون مسئولين عن تحديد أنسب توليفة من إجراءات المراجعة والتى تشكل برنامج المراجعة . والتصريحات العامة عن الإهتمام بالمخاطرة قد ظهرت فى مرشد مفصل عن عناصر المخاطرة لتطبيقات مراجعة معينة .....

إن فهم أهمية تقييم المخاطرة والإهتمام بها والذى ظهر أولا فى عام ١٩٦٣ قد إستمر، ويوضح ذلك معايير المراجعة التالية :

أدلة الإثبات (المعيار رقم ٣١) ، العينة فى المراجعة (المعيار رقم ٣٩) ، مخاطر المراجعة والأهمية النسبية فى تنفيذ مراجعة ما (المعيار رقم ٤٧) ، مسئولية المراجع عن إكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات (المعيار رقم ٥٣) وأهمية هيكل الرقابة الداخلية فى مراجعة قائمة مالية (المعيار رقم ٥٥) ...

والمعيار أن رقما ٣٩ و ٤٧ يقدمان دليلا أكثر تفصيلا فيما يتعلق بإختيار الإختبارات الحقيقية حيث اقترحا أن يأخذ أن يأخذ المراجع فى الإعتبار :

١- مخاطرة ان تحريفا يوجد فى رصيد حساب ما أو مجموعة من العمليات .

٢- مخاطرة أن يفشل هيكل الرقابة الداخلية فى إكتشاف التحريف .

٣- مخاطرة ان يبقى التحريف غير مكتشف فى الحساب أو مجموعة العمليات بعد ان تكتمل إجراءات المراجعة .

والمعيار رقم ٤٧ يحدث المفاهيم والمصطلحات الفنية لتوفير مرشد للمراجع لدراسة مخاطر المراجعة فى كل من مستوى القائمة المالية ومستوى رصيد الحساب الفردى أو مجموعة العمليات .[٣]

ويرى البعض أن مخاطر المراجعة هى مخاطرة أن يعطى المراجع بشكل غير صحيح رأيا غير كفء عن قوائم مالية محرفة بشكل جوهرى .[٤]

ويقصد بمخاطر المراجعة كما ورد بالمعيار رقم ٤٧ :

" مخاطرة أن المراجع قد يفشل دون قصد فى تعديل رأيه بشكل ملائم عن قوائم مالية محرفة بدرجة كبيرة (تتضمن أخطاءا جوهرية) .[٥]

ويذكر البعض أن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين قد عبر عن ضرورة تقدير المخاطرة عند التخطيط للمراجعة وذلك فى الإصدار بمعيار رقم ٤٧ بالعبارة التالية :

" ..... يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بحيث تكون المخاطرة التى تتضمنها المراجعة محدودة بمستوى منخفض ..... وقد يتم تقدير المخاطرة بصورة كمية أو غير كمية " .

ويستطرد قائلا : ويمكن التعبير عن المخاطرة عمليا بصورة كمية كنسبة او بصورة كيفية (غير كمية) كمدى معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى ، وسواء كانت المخاطرة يتم التعبير عنها كيفيا أو كميا فإنها تكون على ثلاثة مستويات وهى :

---

[٣] C. Wayne Alderman and Richard H. Talor, op. cit., PP. 56,57 .

(٤) Ibid., P.57.

[٥] Roger H. Hermanson , Jerry R. Strawer , & Robert H. Strawer . op. cit. P. 200 .

١- المخاطرة المخططة : وهى التى يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة ، وهذه المخاطرة هى مجرد تقدير أولى لإحتمال وجود خطأ جوهرى فى القوائم المالية .

٢- المخاطرة النهائية : وهى تعبر عن المستوى النهائى للمخاطرة والذى يقدره المراجع بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية .

٣- المخاطرة الفعلية : وهى تعبر عن المستوى الحقيقى للمخاطرة والذى لا يعلمه المراجع ، وهذا المستوى يكون موجوداً فقط من الناحية النظرية .

ويجب أن يلاحظ أن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين فى تعريفه للمخاطرة لم يميز بين هذه المستويات المختلفة للمخاطرة .[٦]

ويرى الباحث أنه من المفيد أن نوضح هنا العوامل المؤثرة على وجود المخاطر فى القوائم المالية ، حيث أن المراجعين ينبغى أن يكونوا قادرين على معرفة العوامل التى تزيد من أرجحية وجود التحريفات فى القوائم المالية .

وقد صنفت *معايير المراجعة (SAS 53, Au 316.10) هذه العوامل فى ثلاث مجموعات وهى :*[٧]

- خصائص وإتجاهات الإدارة .
- خصائص التشغيل والصناعة .
- خصائص التعهدات (إرتباطات المراجعة) .

وسنتناول كل عامل بإختصار فيما يلى :

---

[٦] د. إسماعيل إبراهيم جمعة – تقدير المخاطرة فى عملية المراجعة ، نموذج مقترح – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية – العدد الأول – ١٩٨٩ – ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

[٧] للتفصيل يرجى الرجوع الى :

Jack E. Kiger & James H. Scheiner " Auditing " Houghton Mifflin Co., New Jersy , 1994 , PP. 212 - 214 .

ا - خصائص واتجاهات الإدارة : تتضمن خصائص الإدارة التى تزيد من مخاطرة الأخطار الجوهرية ما يلى :

١- هيمنة مدير واحد على إتخاذ القرارات التشغيلية والمالية الهامة .
٢- موقف الإدارة العدائى تجاه التقرير المالى .
٣- الدوران السريع فى الإدارة (خاصة المدير المالى) .
٤- عدم إتخاذ الإجراءات الملائمة من جانب الإدارة للوفاء بالمشروعات او الخطط .
٥- سمعة الإدارة السيئة فى عالم الأعمال .

ب - خصائص التشغيل والصناعة : إن العديد من خصائص التشغيل والصناعة تزيد من خطورة وجود تحريفات فى القوائم المالية . والخصائص التى تزيد من درجة المخاطرة تشمل الأوضاع التى فيها :

١- تكون أرباح الوحدة غير كافية أو لا تتفق مع تلك الخاصة بالصناعة التى تنتمى اليها .
٢- تكون نتائج التشغيل معتمدة على العوامل الإقتصادية مثل معدلات الفائدة أو التضخم .
٣- تكون صناعة الوحدة مشهورة بالتغير السريع .
٤- تعتبر صناعة الوحدة متدهورة ولديها عدد كبير من الأعمال الفاشلة .
٥- لا تشرف الوحدة على أعمالها بدرجة كافية أوليس لديها إجراءات مدونة لجعل الإدارة على علم بالأحداث الهامة أو أنواع العمليات .
٦- يوجد شك جوهرى فيما يتعلق بمقدرة الوحدة على الإستمرار فى أعمالها .

ج - خصائص التعهدات او إرتباطات المراجعة :

إن مخاطر المراجعة للقوائم المالية تكون أعلى بالنسبة لبعض إرتباطات المراجعة عنها بالنسبة لارتباطات أخرى . ومؤشرات المخاطرة العالية التى تكون حقيقية بالنسبة للإرتباط تشمل وجود ما يلى :

١- القضايا المحاسبية الصعبة أو التى محل خلاف وجدل .
٢- العمليات التى يكون من الصعب مراجعتها .
٣- العمليات الهامة وغير المرتبطة بالنشاط العادى للوحدة .
٤- مراجعة عميل جديد .
٥- طبيعة وأسباب التحريفات التى تم اكتشافها فى قوائم السنة السابقة .

ويضيف الباحث عاملا رابعا على درجة كبيرة من الأهمية الا وهو :

د - مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية : فمن المعروف أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنشأة قويا كلما انخفضت أرجحية وجود التحريفات فى القوائم المالية ، والعكس بالعكس .

ويرى الباحث أن معرفة المراجع لهذه العوامل يعد أمرا حيويا إذ يمكنه من تحديد مستوى المخاطرة على حسب وجود هذه العوامل من عدمه ، وبالتالى زيادة أو إنخفاض أرجحية وجود التحريفات فى القوائم المالية .

ثانيا : أنواع مخاطر المراجعة :

تختلف مخاطر المراجعة حسب الزاوية التى ننظر اليها منها ، حيث يمكن تقسيم مخاطر المراجعة من عدة زوايا كما يلى :[٨]

---

[٨] د. أمين السيد لطفى – المراجعة المتقدمة – مكتبة عين شمس – القاهرة – ١٩٩١ ص ٧٠ .

* وفقا لإستخدام أسلوب العينات .

* وفقا لتعلقها بنتائج مخاطر المراجعة .

* وفقا للعناصر المكونة لمخاطر المراجعة .

ا - مخاطر المراجعة المرتبطة بإستخدام اسلوب العينات الإحصائية : وتشمل :

١- مخاطر المعاينة : وتنشأ نتيجة عدم قيام المراجع بفحص جميع مفردات المجتمع واللجوء الى الفحص الإختبارى بإستخدام أسلوب المعاينة . ولذا فإنها تعرف بالفرق بين النتائج التى يحصل عليها المراجع من العينة والنتائج التى كان يمكنه الحصول عليها من الفحص الشامل لمفردات المجتمع . ويتوقف حجم هذه المخاطر على حجم العينة وتباين المجتمع وطريقة إختيار العينة . وتوجد علاقة عكسية بين حجم العينة ومخاطر المعاينة حيث تقل هذه المخاطر كلما زاد حجم العينة .

٢- مخاطر بخلاف المعاينة : وترتبط هذه المخاطر بأداء العنصر البشرى القائم بعملية المراجعة ويمكن تقسيمها الى :

* مخاطر الإجراءات : وهى المخاطر الناجمة عن إحتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة فى المراجعة ، ويمكن للمراجع تدنية هذه المخاطر بإتباع إجراءات فعالة لتحقيق أهداف المراجعة .

* مخاطر الأداء : وهى المخاطر الناتجة عن إحتمال وجود أخطاء بشرية فى تنفيذ وتقييم الإختبارات ، ويمكن للمراجع التحكم فى هذه المخاطر والرقابة عليها من خلال التدريب والإشراف والمتابعة الدقيقة والمستمرة لأعمال مساعدية .

ونود أن ننوه هنا الى أن أخطاء عدم المعاينة تتواجد حتى لو قام المراجع بالفحص الشامل لكل مفردات المجتمع . إلا أنها تكون عادة أقل فى العينة عنها فى الفحص الشامل بسبب قلة المفردات التى يتم فحصها فى العينة .

ب- مخاطر المراجعة وفقا لنتائجها : وتشمل :

1- مخاطر ألفا : والمخاطر هنا تكمن فى رفض فرض بالرغم من أن هذا الفرض صحيح . أو بمعنى آخر قيام المراجع بإبداء رأى على أساس أن القوائم المالية غير عادلة فى الوقت الذى تكون فيه القوائم المالية من الناحية الواقعية خلاف ذلك .

٢- مخاطر بيتا : والمخاطر هنا تكمن فى قبول فرض بالرغم من أن هذا الفرض غير صحيح . بمعنى أن يقوم المراجع بإبداء رأى على أساس أن القوائم المالية توضح المركز المالى ونتائج الأعمال بصورة عادلة فى الوقت الذى تكون فيه القوائم المالية من الناحية الواقعية خلاف ذلك .

وقد أوضح البعض هذين النوعين فى كل من إختبارات إجراءات الرقابة وإختبارات التحقق الأساسية وعرضهما فى الشكلين التاليين :

الشكل الأول

خطر المعاينة فى اختبارات الرقابة [١٠]

اجراء الرقابة محل الإختبار يكون بالفعل

فعال	غير فعال
قرار صحيح	خطر تقدير خطر الرقابة بأقل مما يجب (خطر بيتا)
خطر تقدير خطر الرقابة بأكثر مما يجب (خطر ألفا)	قرار صحيح

اختبارات اجراءات الرقابة تبين أن اجراءات الرقابة تكون

فعالة ←

غير فعالة ←

الشكل الثانى

خطر المعاينة فى إختبارات التحقق الأساسية [١١]

القيم المسجلة فعلا

لاتوجد أخطاء جوهرية	توجد أخطاء جوهرية
قرار صحيح	خطرقبول غير صحيح (خطر بيتا)
خطررفض غير صحيح (خطر ألفا)	قرار صحيح

شواهد أدلة المراجعة

القبول ←

الرفض ←

---

[١٠] Jack E. Kiger & James H. Scheiner , op. cit.,p. 425 .

Ibid ., P . 466 .

جـ - مخاطر المراجعة وفقا لمكوناتها : وتشمل : [١٢]

١- مخاطر فطرية أو ملازمة أو موروثة :

وتعرف هذه المخاطر بقابلية أو حساسية رصيد حساب معين او مجموعة معينة من العمليات للخطأ الذى قد يكون جوهريا فى ظل افتراض عدم وجود إجراءات ونظم الرقابة الداخلية المرتبطة بها .

وبعبارة أخرى فإن المخاطر الملازمة هى مخاطر لصيقة بطبيعة بعض مفردات أو عناصر المركز المالى مثل إرتباط عنصر النقدية بمخاطر الإختلاس .

ويتوقف حجم المخاطر الفطرية على عدة عوامل هى :[١٣]

- طبيعة رصيد الحساب أو مجموعة العمليات : حيث تتزايد هذه المخاطر كلما كان رصيد الحساب أو الأصل أو مجموعة العمليات أكثر عرضه للخطأ المقصود أو غير المقصود مثل عنصر النقدية وتكوين المخصصات .
- العوامل الخارجية المؤثرة عليها : مثل التطورات التكنولوجية التى تؤثر على تقادم منتج معين ، مما يجعل المخزون مثلا عرضه للمغالاة فى تقييمه .
- الخصائص المميزة لنشاط المنشأة (بيئتها) ومجال الصناعة الذى تعمل فيه ، وما يرتبط بذلك من عدم تأكد ، ويزيد من عملية المراجعة .
- مدى الحكم الشخصى فى تحديد قيم بعض المفردات مثل المخصصات والإحتياطيات
- عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالى للمنشأة مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار فى العمليات .[١٤]

---

[١٢] بعض المراجع :

- د. إبراهيم أحمد الصعيدى - إتجاهات معاصرة فى المراجعة - بدون ناشر - ١٩٩٠ - ص ٥٦ .
- د. أمين السيد لطفى - المراجعة المتقدمة - مرجع سابق - ص ٧٤-٧٨ .
- **Roger H. Hermanson , Jerry R. Strawer & Robert H. Strawer , op . cit ., PP. 202 , 203 .**
- **C. Wayne Alderman & Richard H. Tabor, op.cit., P.57 .**

[١٣] د. أمين لطفى السيد - المرجع السابق - ص٧٤ ، ٧٥ .

[١٤] د. إسماعيل إبراهيم جمعة - مرجع سابق - ص ١٦٨ .

٢- مخاطر الرقابة :

وهى مخاطرة أن التحريفات التى يمكن أن تحدث فى موطن ما ويمكن أن تكون جوهرية ، لن تمنع أو تكتشف فى الوقت المناسب بواسطة هيكل الرقابة الداخلية . وهذه المخاطرة تتعلق بفعالية إجراءات أو سياسات هيكل الرقابة الداخلية . وبعض مخاطر الرقابة سوف تكون موجودة دائما بسبب الحدود الفطرية لأى هيكل رقابة داخلية .

٣- مخاطر الإكتشاف :

وتشير هذه المخاطر الى مخاطر فشل المراجع - من خلال إجراءات المراجعة التى يقوم بها - فى اكتشاف خطأ هام وجوهرى وقع ، وعجز نظام الرقابة الداخلية عن منعه أو إكتشافه . ومن ثم يصدر المراجع رأيا بعدم وجود خطأ جوهرى فى أحد الأرصدة أو فى نوع معين لعمليات فى الوقت الذى يكون هذا الخطأ موجودا . وتنتج هذه المخاطر عادة عن حالة عدم التأكد التى تصاحب إستخدام أسلوب العينات الإحصائية من جهة ، واختيار إجراءات مراجعة غير ملائمة أو عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو إساءة فهم أو تفسير نتائج المراجعة من جهة أخرى . أى أنها تنتج عن مخاطر المعاينة والمخاطر بخلاف المعاينة .

هذا وقد قدم المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين إيضاحا بيانيا لمخاطر المراجعة وفق مكوناتها كما فى الشكل الثالث التالى :

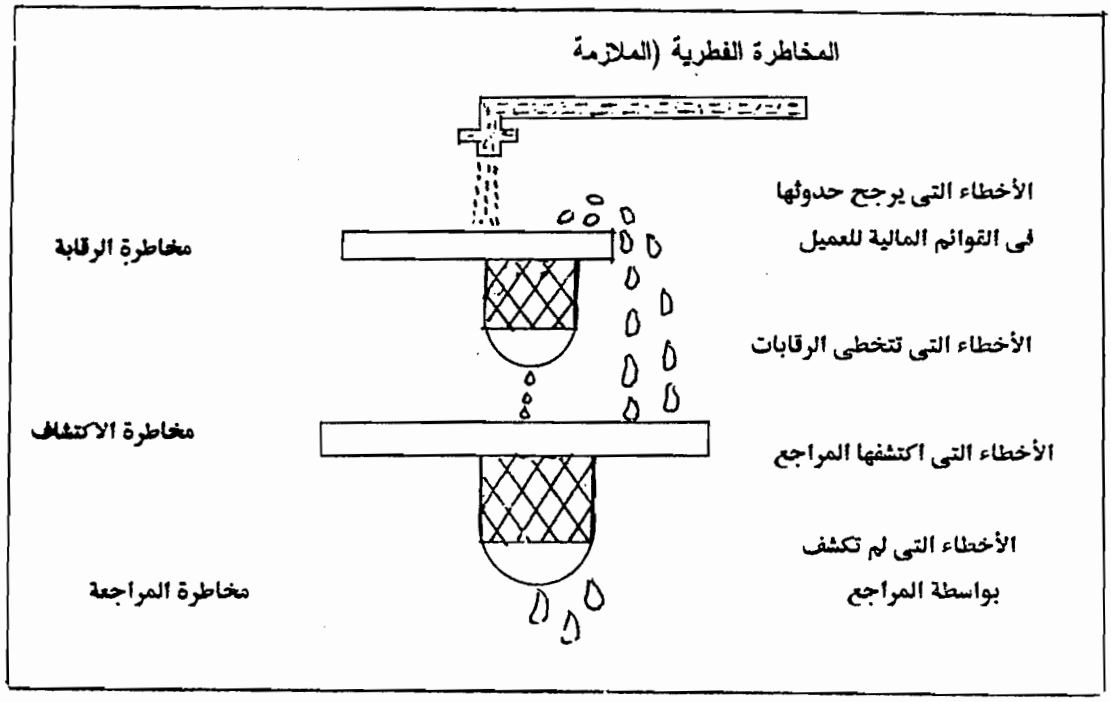

الشكل الثالث

إيضاح بيانى لمخاطر المراجعة [١٥]

ولعله من المفيد أن نوضح أن بعض المراجعين الذين يستخدمون تعبيرات غير كمية للمخاطر يستخدمون " مصفوفة مكونات المخاطر " وهى موضحة فى الشكل الرابع التالى ، وذلك لتوضيح العلاقات السببية بين تلك المكونات .

---

[١٥] D. R . Carmichael & John J . Willingham, " Auditing Concepts and Methods " , Mc Graw - Hill Book Co., Fourth Edition , 1987 , P. 205 .

الشكل الرابع

مصفوفة مكونات مخاطر المراجعة [١٦]

تحديد المخاطرة الفطرية	تحديد مخاطرة الرقابة			
	الحد الأقصى	مرتفعة	معتدلة	منخفضة
الحد الأقصى	المستوى المقبول من مخاطرة الإكتشاف للوصول الى مخاطرة مراجعة منخفضة			
	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مرتفعة	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة	معتدلة
معتدلة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	مرتفعة
منخفضة	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	*

* يمكن أن تكون إختبارات التحقق الأساسية غير ضرورية لتوكيد معين .

ودراسة المصفوفة السابقة تشير الى أنها تتوافق مع نموذج مخاطر المراجعة فى أن المستويات المقبولة من مخاطر الإكتشاف ذات علاقة عكسية مع تحديدات المخاطر الفطرية ومخاطر الرقابة . فالمصفوفة تشير على سبيل المثال إلى أنه إذا حددت المخاطر الفطرية على أنها مرتفعة ومخاطر الرقابة على أنها معتدلة فإن المستوى المقبول من مخاطر الإكتشاف يكون منخفضا .

وهذه المصفوفة تفترض أن مخاطر المراجعة مقيدة عند مستوى منخفض .هذا ويمكن تصوير مصفوفات متعددة بديلة لتحديد مخاطر الاكتشاف بما يتمشى مع مستويات أخرى من مخاطر المراجعة.

---

[١٦] Walter G. Kell & William C . Boynton " Modern Auditing " Fifth Edition , John Wiley & Sons , Inc., New York , 1992 , P. 223 .

ومنهج المراجع يتمثل فى تحديد مستوى المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة وتعديل مخاطرة عدم الإكتشاف على ضوء ذلك ، لتقييد المخاطرة الكلية (مخاطرة المراجعة) عند مستوى منخفض نسبيا .

وعند تصميم برامج المراجعة يكون الطريق الوحيد الذى يستطيع المراجع به التحكم فى مخاطرة المراجعة هو تقييد مخاطرة عدم الإكتشاف . ودرجة مخاطرة عدم الإكتشاف التى يمكن أن يقبلها المراجع لإختبار حقيقى معين تحدد بتعيين درجة المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة التى توجد فى الظروف المعينة [١٧]

وهذا يقودنا الى النقطة الثالثة التالية :

ثالثا : كيفية تحديد مخاطر المراجعة :

وسنعالج هذه النقطة من خلال نقطتين فرعيتين هما :

ا- كيفية تحديد المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة : [١٨]

إن هدف المراجع من تحديد المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة هو الوصول الى إستنتاج عن أرجحية وجود خطأ جوهرى . إن برنامج المراجعة التفصيلى للمراجع سوف يعدّل إستجابة لتحديد المراجع لأرجحية خطأ جوهرى .

فلكل رصيد حساب يعين المراجع أنواع العمليات التى تؤثر على الرصيد ويبحث ما إذا كان هناك ضمان مناسب بأن أغراض الرقابة المحددة لتلك الأنواع من العمليات قد تم تحقيقها . وتوجد علاقة عكسية بين درجة الضمان بأن أغراض الرقابة قد تحققت ودرجة مخاطرة الرقابة ....

---

[١٧] D . R. Carmichael & John J . Will Ingham , op. cit., P.200 .

[١٨] Ibid ., P. 200 .

وعند تحديد المخاطرة الفطرية يقوم المراجع بدراسة متأنية لأبعاد الفهم للعميل ، صناعته ، أعماله ، بيئة الرقابة ، وتدفق العمليات من خلال النظام المحاسبى لأرجحية وجود خطأ جوهرى فى رصيد حساب معين .

عموما ، فإن المراجع سيركز على عوامل مثل :

١- المميزات الفطرية : إن الطبيعة الفطرية لرصيد الحساب يمكن أن تؤثر على مقدار ومدى تكرار الخطأ المتوقع . فالحسابات المعقدة مثل رسملة حق التأجير يكون من الأرجح أن تكون محرفة عن الحسابات البسيطة مثل الإهلاك بطريقة القسط الثابت . والنقدية تكون أكثر عرضة للإختلاسات من المخزون من الكرات الفولاذية . والتقديرات المحاسبية مثل الإحتياطيات والمخصصات تكون أكثر إحتمالا لأن تحرف من البيانات الواقعية الروتينية .

٢- المميزات البيئية : بعض المميزات البيئية تتعلق بأرصدة حسابات معينة وأخرى تتعلق بالقوائم المالية مأخوذة كوحدة واحدة ، بيد أن لها أيضا أبعادا بالنسبة لأرصدة حسابات معينة . وعلى سبيل المثال ، إذا كان العميل يعمل فى صناعة ذات تطورات تكنولوجية سريعة تكون هناك مخاطرة متزايدة لتقادم المخزون . ومن ناحية أخرى ، فإن الصفات البيئية كنزعة (ميل) الإدارة لتحريف القوائم المالية تنطبق على القوائم المالية ككل ، بيد أن لها أبعادا بالنسبة لأرصدة الحسابات التى تكون - بشكل خاص - قابلة للتلاعب مثل تلك التى تتضمن تقديرات محاسبية .

٣- أخطاء الفترات السابقة : إن طبيعة أسباب ، كمية الأخطاء فى أرصدة حسابات معينة والتى إكتشفت فى فحوص السنوات السابقة ستؤثر على توقع المراجع لأرجحية وجود خطأ جوهرى فى أرصدة حسابات معينة .

إن نتيجة تحديد المراجع للمخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة تتمثل فى حكم عن أرجحية وجود خطأ جوهرى فى رصيد الحساب والذى يتم تخطيط برنامج مراجعة تفصيلى له . وكثير من المراجعين يستخدمون أيضا إجراءات المراجعة التحليلية كأداة معاونة فى صنع هذا الحكم .

ب- كيفية تحديد مخاطرة الإكتشاف : [١٩]

إن غرض المراجع من تحديد المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة هو تحديد درجة مخاطرة الإكتشاف التى يمكن الموافقة عليها أو إقرارها . ومخاطرة الإكتشاف - كما سبق القول - هى مخاطرة أن إجراءات المراجع ستقوده الى إستنتاج أن خطأ جوهريا غير موجود فى حين أنه يكون موجودا بالفعل . وهذه المخاطرة ذات علاقة عكسية بفعالية إجراءات المراجعة . وتكون مخاطرة الإكتشاف التى يمكن قبولها أقل ، كلما كانت إجراءات المراجعة أكثر فعالية .

وعموما ، فإن فعالية إجراءات المراجعة ترتبط بحجية أدلة الإثبات التى يتم الحصول عليها بإستخدام الإجراءات . وتقييم فعالية إجراءات المراجعة يتطلب رأيا مهنيا ذا خبرة واسعة .

وتوليف تحديد المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة لتحديد مخاطرة الإكتشاف المقبولة يمكن أن يتم بواسطة إما التحليل الكمى أو التحليل الكيفى (طبقا للمعيار رقم ٤٧) .

وهذه المكونات لمخاطرة المراجعة يمكن أن تحدد على أساس كمى مثل النسب أو على أساس غير كمى مثل المدى - مثلا - من الحد الأدنى الى الحد الأقصى.وهناك العديد من المداخل لعمل التحديد غير الكمى . وعلى سبيل المثال ، أيا من المدخلين التاليين يمكن أن يستخدم :

١- التحديد الكيفى المجمع : حيث يدرس المراجع المعلومات التى حصل عليها عن المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة ونتائج أية إجراءات مراجعة تحليلية مفصلة مستخدمة ويكون رأيا بأن أرجحية خطأ جوهرى فى رصيد الحساب المعنى تكون إما عالية ، متوسطة ، أو منخفضة . فإذا كانت أرجحية الخطأ الجوهرى رؤيت على أنها منخفضة ، فإن إختبارات التفاصيل يمكن أن تدنى والعكس بالعكس .

٢- التحديد الكيفى المنفصل : يقوم المراجع بعمل تحديد كيفى منفصل ويصل لاستنتاج أن المخاطرة الفطرية عند المستوى الأدنى ، المتوسط ، أو الأقصى . وهذه التحديدات تجمع

---

[١٩] Ibid ., P. 202 .

حينئذ معا مع نتائج أية إجراءات مراجعة تحليلية مفصلة مستخدمة لتكوين حكم عن أرجحية خطأ جوهرى فى رصيد الحساب المعنى .

وهذه الأمثلة تستخدم ثلاثة مستويات كيفية . وفى الممارسة العملية تستخدم عادة ثلاثة أو أربعة مستويات . أما عن التقدير الكمى لمخاطرة الإكتشاف فسيتناوله الباحث بالتفصيل فى المبحث الثالث - إن شاء الله .

رابعا : موقف المراجع من مخاطر المراجعة :

إن من مخاطر المراجعة ما يخضع لرقابة المراجع ويستطيع التحكم فيه بشكل مباشر ، ومنها مالا يخضع لرقابته ولا يستطيع التحكم فيه ، وبالتالى أرى أن يعد مسئولا عن المخاطر من النوع الأول ولا يعد مسئولا عن المخاطر من النوع الثانى . وسنتناول بإختصار المخاطر المختلفة وموقف المراجع منها .

أ- موقف المراجع من أخطار المراجعة المرتبطة بإستخدام أسلوب العينات الإحصائية :

يرى البعض أن خطر المعاينة والمخاطر الأخرى بخلاف المعاينة يستطيع المراجع الرقابة عليها والتحكم فيها بصورة مباشرة ، وذلك كما يلى : (٣٠)

* *بالنسبة لخطر المعاينة* : يستطيع المراجع التحكم فى خطر المعاينة وتخفيضه الى أقل درجة ممكنة تبعا لدرجة الدقة المطلوب تحقيقها فى نتائج الإختبار . وذلك من خلال :
- إستخدام أساليب العينات الإحصائية .
- تقسيم المجتمع محل المراجعة الى طبقات ثم مراجعة المفردات الهامة بنسبة ١٠٠٪ .
- مراجعة باقى المفردات بصورة إختبارية .

---

(٣٠) د. عباس أحمد رضوان - أخطار المراجعة وكيفية التحكم فيها - المجلة المصرية للدراسات التجارية - كلية التجارة - جامعة المنصورة - المجلد الرابع - العدد الثانى - ١٩٨٠ - ص ١٧٣ .

• *بالنسبة للمخاطر الأخرى بخلاف مخاطر المعاينة يستطيع المراجع الرقابة عليها والتحكم فيها وذلك من خلال الإعتماد على :* [٢١]

- تغيير توقيت ، طبيعة ، ونطاق إجراءات المراجعة .
- أساليب التحقيق البديلة .
- معايير التوظيف والترفيه .
- الفحص والتدريب .

ويضيف الباحث العامل التالى :

- الإشراف والمتابعة المستمرة والدقيقة لأعمال المساعدين .

ويرى الباحث أنه وإن كان بالإمكان التحكم فى المخاطر الأخرى بخلاف مخاطر المعاينة - وهى الخاصة بأخطار العنصر البشرى - بحيث يمكن القضاء عليها أو على الأقل تقليلها الى أقل حد ممكن ، فإن مخاطر المعاينة لا يمكن القضاء عليها وإنما يمكن تقليلها فقط قدر الإستطاعة لأنها مرتبطة بإستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية ، أى أنه طالما كانت هناك معاينة إحصائية ، فهناك أيضا مخاطر معاينة ، والمعاينة الإحصائية الآن - كما نعلم - أصبحت أمرا حتميا .

ب- موقف المراجع من اخطار المراجعة وفقا لنتائجها :

يرى البعض أن مخاطر " بيتا " تعد أكثر خطورة من مخاطر " ألفا " ولكن طالما أن المراجعة تتم بأسلوب المراجعة الإختيارية ، فليس فى إمكان المراجع إلغاء هذه المخاطر إلغاءا كاملا . وكل مايستطيع المراجع أن يحققه هو تقليل درجة المخاطرة الى أقل قدر ممكن . [٢٢]

---

[٢١] Roger H. Hermanson , Jerry R . Strawer , & Robert H. Strawer , op. cit., P. 204 .

[٢٢] د. سامى وهبة متولى - مفهوم الأهمية النسبية ودوره فى المراجعة - المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان - المجلد الثالث - السنة الثالثة - العدد الأول - ١٩٨٩ - ص ٢٦٠ .

ويرى البعض الآخر أن كلا الخطرين قد يتواجدان حتى عند إستخدام أسلوب العينات فى عملية المراجعة . لذلك لا يمكن الجزم بتلافى آثارهما بصورة مؤكدة فى ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بالوحدة الإقتصادية وعملية المراجعة [٢٣]

أى أن هذا النوع من المخاطر يخرج عن رقابة وتحكم المراجع إذ يرتبط باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية والناتج عن إستخدام أسلوب المراجعة الإختبارية من جهة ، وبظروف عدم التأكد المحيطة بالوحدة محل المراجعة وبعملية المراجعة نفسها من جهة أخرى .

جـ- موقف المراجع من اخطار المراجعة وفقا لمكوناتها :

من الملاحظ أن المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة تختلفان عن مخاطر الإكتشاف فى :[٢٤]

تلك المخاطر- الضمنية والرقابة - توجدان بصفة مستقلة عن عملية مراجعة القوائم المالية .

كما أن هذين المكونين من المخاطر هما دالتان لـ :

١- نشاط المنشأة وبيئتها .

٢- طبيعة أرصدة الحسابات أو أنواع العمليات .

وهذان المكونان لا يمكن أن يتحكم فيهما المراجع ولا يخضعان لرقابته .

ولكن كل ما يستطيع المراجع آداؤه عبارة عن :

١- إجراء تقييم لهذه المخاطر .

٢- تقييم إجراءات التحقق التى تؤدى الى الوصول الى مستوى مقبول من مخاطر الإكتشاف .

---

[٢٣] د. إبراهيم أحمد الصعيدى - مرجع سابق - ص ٥٥ .

[٢٤] د. مصطفى عيسى خضير - المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض - ١٩٨٦ - ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

ويرى الباحث أنه فيما يتعلق بالمخاطر الضمنية فإنها لا يمكن التحكم فيها ، أما فيما يتعلق بمخاطر الرقابة فإن البعض *ويؤيده الباحث* يرى أنه بالإمكان الحد من خطر الرقابة الداخلية عن طريق القيام بإجراء إختبارات الرقابة الداخلية وذلك لإتمام إختبارات الرقابة الأساسية . وبعد ذلك يمكنه إجراءمزيد من إختبارات الإلتزام لتحديد ما إذا كانت الرقابة الداخلية المعنية – غير الرقابة الأساسية – التى ينوى الإعتماد عليها تعمل فعلا كما يتم تصميمها . وهذه الإختبارات بصفة عامة تكون مزيجا من إعادة آداء إجراءات الرقابة الداخلية ، فحص الأدلة المستندية ، الإستفسار ، وملاحظة الإجراءات .[٢٥]

هذا ، وتنبغى ملاحظة أن مخاطرة الإكتشاف تختلف عن كل من المخاطرة الضمنية ومخاطرة الرقابة فى كونها تتوقف على إجراءات المراجعة التى يستخدمها المراجع ، كما أن تقييد مخاطرة الإكتشاف هو الطريق الوحيد للتحكم فى مخاطرة المراجعة ، كما أن هناك علاقة عكسية بين كل من المخاطرة الضمنية ومخاطرة الرقابة من جهة ومخاطرة الإكتشاف من جهة أخرى .

ويرى الباحث أنه لما كان تقييد مخاطرة الإكتشاف هو الطريق الوحيد للتحكم فى مخاطر المراجعة ، ومخاطرة الإكتشاف تتوقف على إجراءات المراجعة التى يستخدمها المراجع ، فإنه بالإمكان تقييد مخاطرة الإكتشاف قدر الإستطاعة بإستخدام منهج " تقسيم عملية المراجعة الى عدة مكونات " . وفيما يلى ملخص لهذا المنهج :[٢٦]

... إن معظم إرتباطات المراجعة تكون كبيرة لدرجة أن العمل لابد أن يتم بواسطة عدد كبير من الأفراد (المساعدين) . ولتنظيم عملهم ، يقوم المراجعون بتحديد أصناف من العمليات ودوائر للعمليات والتى تتعلق بالمجموعات الطبيعية من أنشطة المنشأة الأساسية

---

[٢٥] Donald H. T. & G . W. Glezen , " Auditing , Integrated Concepts and Procdures " , John Wiley & Sons , Inc ., N . Y ., 1991 , P. 169 .

[٢٦] للمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

Jack E . Kiger & James H. Scheiner , op. cit ., PP. 217 , 218 .

...والمراجعون يستخدمون تجميعين منطقيين للعمليات هى : تصنيف العمليات ، ودوائر العمليات .

- *وتصنيف العمليات عبارة عن مجموعة من العمليات ذات الأنشطة المتشابهة والتى :*
  - تعالج معالجة محاسبية واحدة .
  - تخضع لرقابات متشابهة لضمان سلامة المعالجة .

فالمبيعات الآجلة ، المتحصلات النقدية من المبيعات الآجلة ، إقفال الحسابات المدينة (حسابات المدينين) ، والمشتريات من السلع أو الخدمات تعتبر أمثلة من تصنيفات العمليات .

- ودائرة العمليات عبارة عن جميع تصنيفات العمليات لمجموعة من الأنشطة المرتبطة ببعضها والخاصة بأعمال المنشأة . فمثلا ، دائرة المبيعات والمتحصلات تعتبر دائرة عمليات . ويدخل فى دائرة المبيعات والتحصيل عدد من تصنيفات العمليات ، مثل المبيعات الآجلة ، المتحصلات من المبيعات الآجلة ، المبيعات النقدية ، المرتجعات ، المسموحات ، والديون المعدومة .

وتقسيم عملية المراجعة الى تصنيفات عمليات ودوائر عمليات يعتبر فعالا . فبسبب طبيعة نظام القيد المزدوج ، تؤثر العمليات على حسابين . وبمراجعة المتحصلات مع المبيعات ، ومراجعة المديونيات مع الحسابات المدينة ، وأيضاً فحص الحسابات والعمليات المتعلقة بالمبيعات معا يجعل المراجعة أكثر فعالية لأن الوظائف المرتبطة بالعملية تعالج بواسطة نفس المستخدمين وتخضع لنفس الإجراءات الرقابية .

ويرى الباحث أن وجهة النظر هذه تعتبر صحيحة حيث يترتب على هذا التقسيم لعملية المراجعة الحصول على دليل إثبات بأن كل عملية بالكامل صحيحة . وبالحصول على دليل على صحة كل عملية بالكامل تحصل على دليل صحة جميع عمليات المنشأة .

والمراجعون الذين يبنون مراجعاتهم على أساس دوائر العمليات يقال أنهم يتبعون " منهج الدوائر " . وليس كل المراجعين الذين يستخدمون منهج الدوائر يقسمون المراجعة الى نفس الدوائر . فمثلا يمكن تقسيم المراجعة الى خمسة دوائر هى :

١- دائرة المبيعات والمتحصلات .
٢- دائرة المشتريات والمدفوعات .
٣- دائرة المرتبات والمستخدمين .
٤- دائرة الإنتاج والتخزين .
٥- دائرة الإستثمار والتمويل .

وقسمها البعض الآخر الى ست دوائر ووضح التصنيفات الأساسية للعمليات والتى تشملها كل دائرة كالآتى :[٢٧]

دائرة العمليات	التصنيفات الأساسية للعمليات
١- الإيراد	المبيعات ، المتحصلات النقدية ، مسموحات المبيعات.
٢- الإنفاق	المشتريات والمدفوعات النقدية .
٣- خدمات الموظفين	المرتبات .
٤- الإنتاج	التصنيع .
٥- الإستثمار	الإستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل .
٦- التمويل	القروض طويلة الأجل ، وأسهم رأس المال .

كما ضرب مثالا لتوضيح كيف أن هذا الهيكل يستخدم فى تخطيط وتنظيم عملية المراجعة حيث ذكر أن : [٢٨]

---

(٢٧) Walter G . Kell & William C. Baynton, op. cit ., P. 229 .

(٢٨) Ibid ., P . 229 .

هناك حسابان لهما دائما تقريبا تأثيرا هاما على القوائم المالية وهما المبيعات فى قائمة الدخل والمدينين وأوراق القبض فى قائمة المركز المالى . وهما من بين مجموعة من الحسابات التى تحدد عادة على انها من دائرة الإيراد . وأرصدة الحسابات الخاصة بالمبيعات والمدينين وأوراق القبض تزداد بواسطة عمليات المبيعات التى تكون غالبا عديدة . وهكذا ، فإن توكيد الوجود أو الحدوث لكلا الحسابات يتأثر بتوكيد الوجود أو الحدوث لتصنيف العمليات الخاص بالمبيعات . وبالتالى ، فإن توقعات المراجع عن فعالية الرقابات الداخلية المتعلقة بتشغيل (معالجة) عمليات المبيعات تؤخذ فى الإعتبار عند تحديد المستوى المحدد المخطط لمكون مخاطرة الرقابة لإستراتيجيات المراجعة التمهيدية والخاصة بتوكيدات رصيد الحساب الخاص بالمبيعات .

وحيث أن رصيد حسابات المدينين وأوراق القبض يتأثر أيضا بعمليات المتحصلات النقدية ومسموحات المبيعات بالإضافة الى عمليات المبيعات ، فإن توقعات المراجع عن فعالية الرقابات لجميع تصنيفات العمليات الثلاثة تؤخذ فى الإعتبار عند وضع إستراتيجيات المراجعة التمهيدية الخاصة بتوكيدات حسابات المدينين وأوراق القبض .

وحيث أن مفهوم الأهمية النسبية يرتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم مخاطر المراجعة ويتعذر فصله عنه ، لذا سنتناوله فى المبحث الثانى التالى .

المبحث الثانى
الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة

سنتناول فى هذا المبحث النقاط التالية بالدراسة :

أولا : مفهوم الأهمية النسبية : يوضح الإرشاد الدولى للمراجعة رقم (٢٥) أن مفهوم الأهمية النسبية يشير الى : [٢٩]

" مقدار أو طبيعة الخطأ بما فى ذلك أخطاء الحذف ، فى القوائم المالية أو المعلومات المحاسبية إما منفردا أو فى المجموع . وفى ضوء الظروف المحيطة بحيث يجعل من المحتمل أن يتأثر القارىء أو حكم الشخص المعتدل الذى يعتمد على تلك المعلومات والقوائم نتيجة لهذا الخطأ أو التحريف " .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تعريفا للأهمية النسبية قريب الشبه من هذا التعريف حيث ذكر أنها :[٣٠]

" مقدار الحذف أو التحريف فى المعلومات المحاسبية والذى ، فى ضوء الظروف المحيطة ، يجعل من المحتمل أن يكون حكم الشخص المعتدل الذى يعتمد على هذه المعلومات قد تغير أو تأثر بسبب الحذف أو التحريف " .

ومما يدل على أهمية *مفهوم الأهمية النسبية* فى المراجعة أن لجنة معايير المراجعة (SAS) أشارت فى المعيار رقم (٤٧) فى الفقرة الثانية " مخاطرة المراجعة والأهمية النسبية

---

(٢٩) الإرشاد الدولى للمراجعة رقم (٢٥) " الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة " الصادر عن لجنة المراجعة الدولية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ .

(٣٠) Walter G. Kell & William C. Boynton, op. cit ., P. 212.

فى تنفيذ مراجعة ما " الى أن كلا من مخاطرة المراجعة والأهمية النسبية ينبغى أن تؤخذ فى الإعتبار من جانب المراجع المحايد فى :[٣١]

١- تخطيط المراجعة وتصميم إجراءات المراجعة .

٢- تقييم ما إذا كانت القوائم المالية للوحدة قد أعدت بأمانة بما يتمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ويرى البعض ويؤيدهم الباحث أن كل التعاريف الصادرة فى هذا الشأن لا تعبر عن مفهوم محدد ودقيق للأهمية النسبية وإنما هى مجرد إرشادات عامة للتفرقة بين ما يعتبر معلومات هامة وما يعتبر معلومات غير هامة ، والمعيار المتخذ كأساس لهذا التمييز هو تأثير المعلومات على حكم المستخدم أو المستفيد من المعلومات المالية .[٣٢]

وفى جميع الأحوال ، يتطلب تعريف الأهمية النسبية من المراجع أن يأخذ فى إعتباره كلا من : [٣٣]

١- الظروف الخاصة بالوحدة محل المراجعة .

٢- المعلومات المطلوبة للذين سيعتمدون على القوائم المالية المعتمدة .

ونظرا للصعوبة الواضحة التى تتعلق بتعريف الأهمية النسبية ، وبهدف توجيه دقة المراجعة الى المدى العملى ، يمكن الإعتماد على الإرشادات التالية :[٣٤]

---

[٣١] Roger H . Hermanson , Jerry R. Strawer & Robert H. Strawer , op. cit., P. 200 .

[٣٢] ١- د. أمين السيد لطفى - مرجع سابق ص ٦٤ .

٢- د. سامى وهبة متولى - مرجع سابق - ص٢٥٧ .

[٣٣] Walter G. Kell & William C. Boynton , op . cit ., P. 212 .

[٣٤] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

١- د. أمين السيد لطفى - مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٧ .

٢- د. شعبان يوسف مبارز - دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة وموقف المراجع منها - مجلة العلوم الإدارية - كلية التجارة ببنى سويف - جامعة القاهرة - العدد الخامس - العدد الخامس - السنة الثالثة يناير ١٩٩٣ - ص٢٥٨ - ٢٦٠ .

أ- **مؤشر الأهمية النسبية** ويستخدم ذلك الإرشاد فى مرحلة تخطيط عملية المراجعة كدليل للمساعدة فى تحديد طبيعة إجراءات المراجعة ومداها وتوقيتها ، ويستخدم إصطلاح الأهمية النسبية فى هذا الخصوص للإشارة الى الأهمية النسبية المخططة .

وهذا المؤشر عبارة عن دالة قياس متحرك لحجم المنشأة (يقاس بإجمالى الإيراد أو إجمالى الأصول أيهما أكبر) . ويستخدم للتغلب على الصعوبات الواضحة عند إستخدام إرشادات الأهمية النسبية فى حدود ٥٪ الى ١٠٪ مثلا من صافى الدخل ، حيث قد لا تنطبق هذه الإرشادات على بعض المنشآت ...

ب- **الخطأ المقبول** : وهو مقياس للدقة المستخدمة فى تقييم مخاطر المراجعة بوجه عام ، وقد تم تعريفه فى إرشاد المراجعة الدولى رقم(١٩) بأنه " أقصى خطأ فى التأكيد يمكن للمراجع أن يقبله مع إستخلاص أن نتيجة الإختبار قد حققت هدف المراجعة ، إن الخطأ المقبول بالنسبة للتأكيد مثله مثل مؤشر الأهمية النسبية بالنسبة للقوائم المالية ككل " .

وفى حالة قيام المراجع بإختبار جزء فقط من التأكيد ، فإنه يقوم بحساب الخطأ المقبول المتعلق بالقيمة الدفترية التى يقوم بفحصها عند تقييمه للمخاطرة الفطرية ، خطر الرقابة الداخلية ، وخطر الإكتشاف لهذا الجزء من التأكيد .

ويتم حساب ذلك الخطأ بإستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الخطأ المقبول} = \text{مؤشر الأهمية النسبية} \times \sqrt{\frac{\text{القيمة الدفترية محل الإختبار}}{\text{رقم الأصول أو الإيرادات أيهما أكبر}}}$$

ويحتاج المراجع لحساب الخطأ المقبول بالنسبة للتأكيدات التى تظهر من الإطار العام لبرنامج المراجعة أنها هامة من حيث الرصيد أو التدفق وكذلك التأكيدات المتعلقة بأهداف المراجعة الحساسة .

جـ الأهمية النسبية : ويتم الإعتماد على الأهمية النسبية فعليا فى نهاية عملية المراجعة عند تقييم أدلة المراجعة بغرض التوصل الى رأى عما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة المؤثرة .

فبعد القيام بإختبارات التحقق ، تتم مقارنة كل من الخطأ المحتمل فى القوائم المالية مع مقاييس مناسبة للأهمية النسبية ، فإذا كان الرأى أن الأخطاء المحتملة غير هامة يتم إصدار رأى بدون تحفظ ، أما إذا كان العكس ، فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم المالية أو توسيع عملية المراجعة ، وينبغى التحفظ فى الرأى على القوائم المالية ....

وفى هذا الخصوص ينبغى القول بأن حكم المراجع سوف يتأثر بالعديد من العوامل التى أهمها درجة المخاطرة فى إستمرار وجود أخطاء ، والأهمية النسبية لتلك الأخطاء فيما يتعلق بأثرها على صدق وعدالة القوائم المالية .

ونظرا للأهمية الكبرى لعمل تقديرات لمستويات الأهمية النسبية ، فإن من المفيد فى هذا الصدد دراسة العوامل التى تؤثر على تقدير المراجع لمستويات الأهمية النسبية ، حيث يساعد ذلك على :

- فهم المقصود بالأهمية النسبية وكيفية تحديدها .
- المساعدة فى محاولة وضع معايير إرشادية للأهمية النسبية كى يسترشد بها المراجع عند التخطيط للمراجعة ، وكذلك عند تقييم أدلة المراجعة ونتائجها .

وأهم العوامل التى يأخذها المراجع فى الإعتبار عند تقديره لمستويات الأهمية النسبية تتمثل فى : [٣٥]

١- القيمة المطلقة للبند .

٢- علاقة البند بصافى الدخل للفترة .

٣- علاقة البند بالتغير فى صافى الدخل عن الفترة السابقة .

٤- علاقة البند بإجمالى قيمة الإيرادات أو بإجمالى قيمة المصروفات .

---

[٣٥] للتفصيل يرجى الرجوع الى :

د. سامى وهبة معوض - مرجع سابق - ص ٢٦٣ - ٢٦٥ .

٥- علاقة البند بإتجاهات صافى الدخل .

٦- تأثير البند على صافى رأس المال العامل .

٧- علاقات أخرى للبند (أى علاقته بإجمالى قيمة الأصول أو بإجمالى قيمة الإلتزامات أو بحقوق الملكية ...)

٨- عامل المخاطرة .

٩- طبيعة البند .

ثانياً : علاقة الأهمية النسبية بمخاطر المراجعة :

تجدر الإشارة بداية الى أن الفقرة رقم (١٧) من إرشاد المراجعة الدولى رقم (٢٥) قد ركزت على وجود علاقة عكسية بين مستوى الأهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة ، حيث كلما زاد المستوى المقبول للأهمية النسبية ، كلما إنخفضت مخاطر المراجعة والعكس بالعكس .

ويرى البعض أنه من الضرورى جدا بالنسبة للمراجع أن يأخذ هذه العلاقة فى الحسبان عند تحديده لطبيعة ، وتوقيت ومدى إجراءاته للمراجعة .[٣٦]

وقد سبقت الإشارة الى أن معيار لجنة معايير المراجعة رقم (٤٧) أشار فى الفقرة الثانية الى أن كلا من مخاطرة المراجعة والأهمية النسبية ينبغى أن تؤخذ فى الإعتبار من جانب المراجع المحايد فى :

١- تخطيط المراجعة وتصميم إجراءات المراجعة .

٢- تقييم ما إذا كانت القوائم المالية للوحدة قد أعدت بأمانة بما يتمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ولاشك أن تقديرات الأهمية النسبية تختلف فى مرحلة التخطيط للمراجعة عنها فى مرحلة تقييم أدلة المراجعة ونتائجها ، حيث أن الوقت الذى تتم فيه تقديرات الأهمية النسبية فى كل

---

[٣٦] د. إبراهيم أحمد الصعيدى - مرجع سابق - ص ٥٨ .

مرحلة تختلف وكذلك الظروف المحيطة بكل مرحلة أيضاوبالتالى تختلف نوعية المعلومات المتاحة والتى تبنى عليها تقديرات الأهمية النسبية فى كل مرحلة .

وفيما يلى شرح موجز للأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة عند التخطيط للمراجعة وعند تقييم أدلة الإثبات :

ا- الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة عند التخطيط للمراجعة :

يقوم المراجع بإتخاذ أحكام تمهيدية عن مستويات الأهمية النسبية عند التخطيط للمراجعة . وهذا التحديد الذى يشار اليه غالبا على أنه"تخطيط الأهمية النسبية " قد يختلف فى النهاية عن مستويات الأهمية النسبية المستخدمة عند إستنتاجات المراجعة فى تقييم نتائج المراجعة بسبب :

١- إحتمال تغير الظروف المحيطة .

٢- الحصول على معلومات إضافية عن العميل أثناء فترة المراجعة . فمثلا ، قد يحصل العميل على التمويل المطلوب للإستمرار كمنشأة مستمرة والذى كان محل شك عند التخطيط للمراجعة ، كما أن المراجعة قد تؤكد أن قدرة المنشأة على الوفاء بالديون خلال المدى القصير قد تحسنت بدرجة ملحوظة فى أثناء السنة .

وفى مثل هذه الحالات ، يجب أن يكون مستوى الأهمية النسبية المستخدم فى تقييم نتائج المراجعة أعلى منه فى تخطيط الأهمية النسبية .

وعند تخطيط المراجعة ، يجب على المراجع أن يحدد الأهمية النسبية عند المستويين التاليين :

* مستوى القوائم المالية : وذلك لأن رأى المراجع عن الأمانة يمتد ليشمل القوائم المالية كوحدة واحدة .

* مستوى رصيد الحساب : وذلك لأن المراجع يفحص أرصدة الحسابات للوصول الى إستنتاج عن أمانة القوائم المالية " .[٣٧]

ويرى البعض أنه يجب على المراجع القيام بعمل تقدير مبدئى لمستويات الأهمية النسبية فى مرحلة التخطيط للمراجعة بحيث يشمل تقديرات لما يعتبر هاما بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات الهامة فى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة والقوائم المالية ككل .[٣٨]

ويرى البعض أنه رغم الأهمية الكبيرة لعمل تقديرات لمستوياتالأهمية النسبية فى مرحلة التخطيط للمراجعة ، فإنها لم تحظ بالإهتمام الكافى ، حيث ركزت معظم الأبحاث والدراسات على تقديرات الأهمية النسبية فى مرحلة تقييم أدلة ونتائج المراجعة لما لها من تأثير واضح على تكوين رأى المراجع فى مدى أمانة القوائم المالية .[٣٩]

ويقول البعض أيضا :[٤٠]

" لعله من الأهمية بمكان تحديد حدود الأهمية النسبية خلال مرحلة التخطيط ، وخصوصا أنه من المعروف أن دور المراجع أن يقرر ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات ، ولذلك فإنه يجب عليه منذ البداية تحديد مدى الحدود المقبولة ، والذى من خلاله يمكن الإستنتاج أن ما يفصح عنه العميل يعرض بشكل صادق وعادل الحقيقة المحاسبية ، وهذا بدوره يتطلب من المراجع تقرير العناصر الأكثر أهمية بالقوائم المالية ، والتى تحتاج الى أدلة إثبات أكثر إقناعا وحسما ".

---

(٣٧) Walter G. Kell & William C. Boynton, op. cit ., PP. 212 , 213 .

(للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى المرجع السابق من ص٢١٣-٢١٨).

(٣٨) د. سامى وهبة متولى - مرجع سابق - ص٢٦٩ .

(٣٩) Paul J. Steinbart, " The Construction of Rule - Based Expert System as a Method for studying Materiality Judgments", The Accounting Review, January 1987, PP. 97 - 116 .

(٤٠) د. أمين السيد لطفى - مرجع سابق - ص ٦٨ - ٦٩ .

ومن ثم يجب على المراجع أن يحدد بوضوح ما هو المهم لسببين على الأقل :

(١) إن التحديد المبكر للأهمية النسبية يوفر ما يعرف بحدود الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات ، والتى خارجها لا يقبل المراجع تحريف وتغيير القوائم ، فهذا يخدم كدليل من البداية على أن المراجع يهتم بالأخطاء الهامة .

(٢) بمجرد تحديد هذه الأهمية النسبية ، فإن العناصر والقيم غير الهامة تحدد أيضا ومن ثم فإن المراجع يكون بإستطاعته التركيز على الجوانب الهامة وبالتالى آداء مراجعة أكثر كفاءة " .

ويرى الباحث أن تحديد حدود الأهمية النسبية خلال مرحلة التخطيط للمراجعة لا يقل أهمية عنه فى مرحلة تقييم أدلة المراجعة ونتائجها حيث يمثل الأول نقطة البداية بالنسبة للمراجع فى تحديد كمية ، نوع،مدى حجية أدلة المراجعة التى ينبغى جمعها بالنسبة للعناصر الهامة فقط (أى ذات الأهمية النسبية العالية) وهذا يزيد من فعالية المراجعة .

ب- الاهمية النسبية ومخاطر المراجعة عند تقييم ادلة المراجعة ونتائجها :

" تعتبر الأهمية النسبية أحد العوامل التى تؤثر فى حكم المراجع فيما يتعلق بكفاية (الكمية المطلوبة) أدلة الإثبات . وعند وضع مبادىء عامة عن هذه العلاقة ، فإن الفرق بين مصطلحى " الأهمية النسبية" و " رصيد الحساب الهام " ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان . وعلى سبيل المثال ، فإنه يصح عموما أن نقول أنه كلما إنخفض مستوى الأهمية النسبية كلما زادت كمية أدلة الإثبات المطلوبة (علاقة عكسية). وهذا مثل قولنا أننا نحتاج أدلة أكثر للحصول على ضمان معقول بأن رصيد المخزون المسجل لم يتم تحريفه بما يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ دولار عن تلك المطلوبة لضمان أن الرصيد لم يتم تحريفه بما يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ دولار . وأيضا يصح عموما أن نقول أنه كلما كان رصيد الحساب كبيرا أو ذو أهمية أكبر كلما زادت كمية الأدلة المطلوبة (علاقة طردية أو مباشرة) .وهذا مثل قولنا إن

كمية أكبر من الأدلة تكون مطلوبة عن المخزون عندما يمثل ٣٠٪ من إجمالى الأصول عنها عندما يمثل ١٠٪ من هذا الإجمالى " . [٤١]

ويرى البعض أنه عند تقييم أدلة المراجعة ونتائجها فإن حكم المراجع سوف يتأثر بالعديد من العوامل ، التى أهمها ، درجة المخاطرة فى إستمرار وجود أخطاء ، والأهمية النسبية لتلك الأخطاء فيما يتعلق بأثرها على عدالة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أرباح المنشأة ومركزها المالى .

ومن أمثلة هذه الأخطاء ما يلى :[٤٢]

١- أخطاء فى التسجيل : كالخطأ فى معالجة مصروف رأسمالى على أنه مصروف إيرادى أو العكس ، وكذلك الخطأ فى عدم تسجيل عملية معينة .

٢- أخطاء إعداد التقارير المالية : مثل التصنيف الخاطىء لأحد البنود أو إدماج بند معين مع بند أو بنود أخرى بدلا من عرضه مستقلا .

٣- عدم الإفصاح الكافى : مثل عدم الإفصاح عن وجود بعض المسئوليات العرضية ، أو عدم الإفصاح عن الحقوق العينية أو الرهونات التى على بعض الأصول لأصحاب القروض - بخلاف قرض السندات .

ولاشك أن مثل هذه الأخطاء - إذا كانت مهمة - فإنها سوف تؤثر على القوائم المالية وتجعلها مضللة للقارىء العادى . لذلك ينبغى تصحيحها .

ويضيف الباحث عاملا هاما يؤثر على حكم المراجع عند تقييم أدلة المراجعة ونتائجها وهو درجة المخاطرة فى إستمرار وجود تلاعب إحتيالى فى الحسابات ، والأهمية النسبية لذلك التلاعب فيما يتعلق بأثره على عدالة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أرباح المنشأة ومركزها المالى (حيث يهدف التلاعب الإحتيالى إما الى إظهار الأرباح بأكثر من حقيقتها لتحقيق أهداف معينة للإدارة ، أو إظهارها بأقل من حقيقتها لتحقيق أهداف أخرى) .

---

[٤١] Ibid ., PP . 217 , 218 .

[٤٢] د. سامى وهبة متولى - مرجع سابق - ص ٢٧٥ .

ثالثا : مسئولية المراجع ودوره فى تقدير مستوى الأهمية النسبية .

يذكر البعض فى هذا الصدد أن معظم الدراسات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة توحى بأن هناك صعوبة كبيرة فى وضع معايير عامة يلتزم بها المراجع فى تحديد مستويات الأهمية النسبية فى الحالات المختلفة ، ذلك لأن المراجع يمارس عمله فى هذا الشأن بخبرته الشخصية والمهنية فقط ، وبناء على خبرته العملية والظروف المحيطة بكل حالة .[٤٣]

ويرى البعض أنه بالرغم من ذلك ، فإنه من الضرورى أن يتوافر لدى المراجع بعض المعايير الإرشادية التى يستطيع الإسترشاد بها عند تقدير مستويات الأهمية النسبية فى الحالات التى تستلزم ذلك وطبقا للظروف المحيطة بكل حالة .[٤٤]

وقد ذكر البعض أن مقاييس الأهمية النسبية المستخدمة فى الواقع العملى من جانب المحاسبين فى كل من أمريكا وكندا هى كالآتى :[٤٥]

* ٥٪ من الدخل قبل الضرائب .
* ٥ر٠٪ من إجمالى الأصول .
* ١٪ من إجمالى حقوق الملكية .
* ٥ر٠٪ من إجمالى الإيرادات .

كما ذكر البعض الآخر أنه ليست هناك فى الوقت الحاضر - إرشادات رسمية تتضمنها معايير المحاسبة ولا معايير المراجعة عن المقاييس الكمية للأهمية النسبية . وأن بعض الإرشادات المستخدمة فى الممارسة العملية هى :[٤٦]

---

[٤٣] المرجع السابق - ص ٢٧٦ .

[٤٤] د. إبراهيم أحمد الصعيدى - مرجع سابق - ص ٦٢ .

[٤٥] Jack E. Kiger & James H. Scheiner , op. cit ., P. 204 .

[٤٦] للتفصيل يرجى الرجوع الى :

Walter G. Kell & William C. Baynton, op. cit ., PP. 214 , 215 .

- ٥٪ - ١٠٪ من صافى الدخل قبل الضرائب (١٠٪ من الدخول القليلة) (٥٪ من الدخول الكبيرة).
- ٥ر ٪ -١٪ من إجمالى الأصول .
- ١٪ من إجمالى حقوق الملكية .
- ٥ر٪ - ١٪ من إجمالى الإيرادات .
- نسبة متغيرة مبنية على إجمالى الأصول أو الإيرادات أو الإيرادات أيهما أكبر .

وقد أعطى مثالا لكيفية إستخدام المؤشر الأخير .

كما ذكر أن هناك أيضا إعتبارات نوعية تتعلق بأسباب التحريفات فى القوائم . فالتحريف الذى يكون غير هام كميا قد يكون هاما نوعيا . وهذا يحدث ، على سبيل المثال ، عندما يرجع التحريف الى تصرف شاذ أو غير قانونى من جانب العميل . فاكتشاف حدوث أيهما قد يجعل المراجع يستنتج وجود مخاطرة هامة لتحريفات أخرى مماثلة ....

ويمكن القول انه لا يمكن وضع معايير ملزمة لتقدير مستويات الأهمية النسبية لإختلاف الظروف المحيطة بكل حالة على حدة ، ويمكن فقط وضع معايير للإسترشاد بها ، ويرجع الأمر فى النهاية الى خبرة ومهارة المراجع وتقديره لظروف كل حالة وما يتوافر له من معلومات ...

بقى - بعد هذا العرض الموجز - أن نتناول التقدير الكمى لمخاطر المراجعة لضمان فعالية عملية المراجعة وهذا هو موضوع المبحث التالى .

المبحث الثالث
التقدير الكمى لمخاطر المراجعة

قدمت معادلة لتقدير احتمال حدوث خطأ جوهرى فى القوائم المالية ، كما قدمت نماذج لتقدير خطر المراجعة . ونعرضها فيما يلى :

قدم تقرير إجراءات المراجعة رقم (١) المعادلة التالية لتقييم خطر المراجعة والرقابة عليه :[٤٧]

$$\text{س} = 1 - \frac{1 - \text{ص}}{1 - \text{ع}}$$

حيث أن :

س= مستوى الثقة للإختبارات الأساسية .

ص= مستوى الثقة المجمع المرغوب .

ع = درجة الثقة فى نظام الرقابة الداخلية المطبق .

ويستطيع المراجع أن يقدر إحتمال حدوث خطأ جوهرى فى القوائم المالية بإستخدام المعادلة التالية :

(١-ص) = (١-س) (١-ع) × (م)

حيث تعبر (م) عن احتمال الخطأ الجوهرى .

وهذا العامل يقدر بمعرفة المراجع بصورة شخصية بصفر أو واحد صحيح . وتقديره بصفر يعنى أن المراجع يعتقد أنه لا يوجد أى خطأ جوهرى ، ولذلك فإن إجمالى خطر المراجعة (١-س) يكون صفرا أيضا .

---

[٤٧] د. عباس رضوان – مرجع سابق – ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

إما إذا قدر المراجع هذا العامل بواحد صحيح فإن ذلك يعنى وجود خطأ جوهرى .

ويجب أن يتم التقدير الشخصى لقيمة (م) أثناء مراحل التخطيط النهائى لعملية المراجعة ويجب أن يعكس آراء المراجع فى عملية المراجعة .

أما العاملان (١-س) ، (١-ع) فإنهما يعكسان إحتمال فشل المراجع فى اكتشاف خطأ جوهرى ، وهذه العوامل تمثل عوامل تحكم المراجع فى أخطاء المعاينة .

وأما عن نماذج تقدير خطر المراجعة فقد تعددت وهى تشمل ما يلى :

أولا : نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين :*

يوضح الشكل رقم (٥) التالى ملخصا لنموذج مخاطرة المراجعة . وهذا الملخص مبنى على نموذج كمى ظهر فى معيار المراجعة رقم "٣٩" وتم تعديله فى المعيار رقم "٤٧" .

حيث يتم تقدير المخاطرة النهائية للمراجعة طبقا لنموذج المعيار رقم "٣٩" كالآتى :

$$ط = ق \times ت \times ف \qquad (١)$$

وبسبب الإنتقادات الشديدة التى وجهت لهذا النموذج بسبب الإفتراضات التى يقوم عليها وهى :

---

* الرموز النمطية التى سنستخدم هى :

(ط) وتعبر عن المخاطرة النهائية للمراجعة .

(م) وتعبر عن المخاطرة الموروثة (الفطرية) .

(ق) وتعبر عن مخاطرة الرقابة .

(ت) وتعبر عن مخاطرة الإكتشاف المتعلقة بالمراجعة التحليلية .

(ف) وتعبر عن مخاطرة الإكتشاف المتعلقة بالمراجعة التفصيلية .

١- أن الخطر الموروث يكون مساويا للواحد الصحيح وذلك لصعوبة وتكلفة تقديره . أى أن النموذج يفترض دائما وجود خطأ جوهرى .

٢- أن المخاطرة غير المرتبطة بالمعاينة الإحصائية تكون ضئيلة جدا بحيث يمكن تجاهلها .

٣- أن مكونات المخاطرة النهائية تكون مستقلة عن بعضها البعض .

ولاشك أن هذه الإفتراضات الثلاثة تخالف الواقع،لذلك ، فقد تدارك المعهد المذكور هذا القصور فى المعيار رقم "٤٧" حيث يتم تقدير المخاطرة النهائية للمراجعة بالمعادلة :

ط = م × ق × ت × ف	(٢)

أى أن المخاطرة النهائية للمراجعة هى الإحتمال المشترك لحاصل ضرب المخاطرة الموروثة ، مخاطرة الرقابة ، ومخاطرة المراجعة التحليلية ، ومخاطرة المراجعة التفصيلية (أى أنه قد تم إستبعاد الإفتراض الأول السابق مع بقاء الإفتراضين الثانى والثالث) .

الشكل رقم (٥)

النموذج الكمى لتحديد المخاطرة لتقدير مخاطرة الاكتشاف لاختبار التفاصيل قيد التخطيط (أو التصميم)[٤٨]

عنصر المخاطرة	ط =	م	x	ق	x	ت	x	ف
المفهوم	المخاطرة المجمعة فى أن يظل خطأ جوهرى فى رصيد الحساب	قابلية رصيد الحساب للخطأ الجوهرى بغض النظر عن الرقابة المحاسبية		مخاطرة أن خطأ جوهريا قد يحدث ولايمنع أو يكتشف بواسطة اجراءات الرقابة		مخاطرة أن اجراءات المراجعة الأخرى الملائمة ستفشل فى اكتشاف خطأ جوهرى فى رصيد الحساب على سبيل المثال ، اجراءات المراجعة التحليلية .		المخاطرة ال يمكن قبولها اختبار التف... الذى يخط سيفشل ف اكتشاف خ جوهرى
الارشادات	ينبغى أن تكون منخفضة نسبيا مثلا ٥٪ أو ١٠٪	محددة على أنها * الحد الأدنى ٤٠٪ الحد المتوسط ٦٠٪ الحد الخطير ٨٠٪ الحد الأقصى ١٠٠٪		محددة على أنها * الحد الأدنى ٤٠٪ الحد المتوسط ٦٠٪ الحد الخطير ٨٠٪ الحد الأقصى ١٠٠٪		محددة على أنها * الحد الأدنى ٤٠٪ الحد المتوسط ٦٠٪ الحد الخطير ٨٠٪ الحد الأقصى ١٠٠٪		محسوبة عا أساس النس المحددة للنس الأخرى

* عدد المستويات والنسب المحددة المرتبطة بها هى احتمالات شخصية محددة بواسطة الحكم الشخصى أو سياسة مكتب المراجع

ولإيضاح كيفية إستخدام النموذج الوارد فى المعادلة رقم (٢) ، نفترض أن تقديرات المراجع لمكونات المخاطرة النهائية هى : (٠,٢٥) للمخاطرة الفطرية (الموروثة) ، (٠,٣٠) لمخاطرة الرقابة ، (٠,٤٠) لمخاطرة المراجعة التحليلية ، (٠,٢٥) لمخاطرة المراجعة التفصيلية .

فى هذه الحالة يكون تقدير المراجع للمخاطرة النهائية كالآتى :

ط = ٠,٢٥ × ٠,٣٠ × ٠,٤٠ × ٠,٢٥ = ٠,٠٠٧٥

---

[٤٨] D.R. Carmichael & John J. Willingham , Op.Cit ., P. 204.

ولقد بينت الدراسات المحاسبية أن البساطة التى يتميز بها هذا النموذج تحمل فى طياتها عدة أوجه للقصور . فقد بين ليسلى (١٩٨٤) أن إدراج المخاطرة الموروثة بالصورة التى هى عليها فى هذا النموذج قد يؤدى الى تخفيض غير مقبول للمخاطرة التى تتضمنها عملية المراجعة ، وعلل ذلك بافتراض إستقلالية مكونات المخاطرة النهائية عن بعضها البعض . ويرى كوشينج ولوبيك (١٩٨٣) إن إفتراض إستقلالية مكونات المخاطرة النهائية يعتبر قصورا جوهريا فى نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، ذلك أنه يعنى عدم وجود علاقة سببية بين أخطاء من نوع معين وأخطاء من نوع آخر . وهذا الإفتراض غير واقعى فى مجال المراجعة ، وذلك للأسباب الثلاثة التالية :[٤٩]

١- أن المخاطرة الموروثة تعتمد على مخاطرة الرقابة ....

٢- أن مخاطرة المراجعة التحليلية تعتمد على مخاطرة الرقابة ....

٣- أن مخاطرة المراجعة التفصيلية تعتمد على مخاطرة الرقابة ....

ثانيا : نموذج ليسلو (١٩٨٤) :[٥٠]

نتيجة لأوجه القصور فى نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، إقترح ليسلى (١٩٨٤) نموذجا بديلا يقوم على اعتبار أن المخاطرة النهائية للمراجعة هى إحتمال مشروط يخضع لقاعدة " بيز"الإحصائية . وهو بذلك يفترض إمكانية وجود علاقات سببية بين مكونات مخاطرة المراجعة . وطبقا لهذا النموذج فإنه يتم تقدير المخاطرة النهائية للمراجعة بالمعادلة :

$$ط = \frac{م \times ق \times ت \times ف}{(م \times ق \times ت \times ف) + (١ - م)} \qquad (٣)$$

---

[٤٩] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

د. إسماعيل إبراهيم جمعة – مرجع سابق ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

[٥٠] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

المرجع السابق – ص ١٧٦ – ١٧٩ .

وبإستخدام البيانات الإفتراضية السابقة ، يمكن تقدير المخاطرة النهائية للمراجعة بالتعويض فى المعادلة رقم (٣) كالآتى :

$$ط = \frac{٠,٢٥ \times ٠,٣٠ \times ٠,٤٠ \times ٠,٢٥ \times ٠,٢٥}{(٠,٢٥ \times ٠,٣٠ \times ٠,٤٠ \times ٠,٢٥) + (١ - ٠,٢٥)}$$

$$= \frac{٠,٠٠٧٥}{٠,٧٥} = ٠,٠٠٩٩ \quad ٠,٠٠٧٥$$

وهو رقم أعلى من القيمة المقدرة للمخاطرة النهائية على أساس نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (٠,٠٠٧٥) . وهذا يؤيد وجهة النظر بأن النموذج الأخير يؤدى الى تقدير المخاطرة النهائية بأقل مما يجب أن تكون عليه . ويؤدى ذلك بالتالى الى تحمل المراجع لمخاطرة فعلية أعلى من المستوى المخطط .

وعلى هذا ، فقد تمكن ليسلى من تفادى أحد أوجه القصور التى تضمنها النموذج الأخير والذى يتعلق باستقلالية مكونات المخاطرة النهائية للمراجعة وذلك باستخدام نموذج للإحتمالات المشروطة بدلا من الإحتمالات المشتركة .

ومع ذلك ، فإنه يفترض أنه بالنسبة لأى مجتمع خال من الأخطاء، فإن نتائج المراجعة سوف تؤدى " دائما " الى قبوله إلا أن الواقع قد لا يؤيد هذا الإفتراض .

ثالثا : نموذج كينى (١٩٨٤) :[٥١]

يعتبر نموذج كينى (١٩٨٤) صورة معدلة لنموذج ليسلى ، وهو نموذج للاحتمالات المشروطة المبنية على قاعدة " بيز " الإحصائية . إلا أنه يأخذ فى الإعتبار إحتمالات إتخاذ المراجع لقرارات - على سبيل الخطأ - برفض مجتمع خال من الأخطاء .... وعلى هذا ، فإنه فى ظل نموذج كينى يكون لدينا نوعان من مخاطرة المراجعة التحليلية : المخاطرة المترتبة على فشل إكتشاف خطأ جوهرى موجود (ولنعبر عنها بالرمز ت١) ، والمخاطرة المترتبة على قرار المراجع برفض القوائم المالية - على ضوء نتائج المراجعة التحليلية - فى الوقت الذى تكون فيه خالية من الخطأ (ولنعبر عنها بالرمز ت٢) ، وبنفس الطريقة يكون لدينا نوعان من مخاطرة المراجعة التفصيلية (ف١ ، ف٢) .

وتقدر المخاطرة النهائية للمراجعة طبقا لهذا النموذج كالآتى :

$$ط = \frac{م \times ق \times ت١ \times ف١}{(م \times ق \times ت١ \times ف١) + (١-م) \times (١-ت٢) \times (١-ف٢)} \qquad (٤)$$

وباستخدام البيانات الإفتراضية السابقة ، مع افتراض أن (ت١ = ٤٠و٠) ، (ف١ = ٠,٢٥) ، (ت٢ = ٠,٠٥) ، (ف٢ = ٠,١٠) ، يتم تقدير المخاطرة النهائية للمراجعة كما يلى :

$$ط = \frac{٠,٢٥ \times ٠,٣٠ \times ٠,٤٠ \times ٠,٢٥}{(٠,٢٥ \times ٠,٤٠ \times ٠,٣٠ \times ٠,٢٥) + (١ - ٠,٢٥) \times (١ - ٠,٠٥) \times (١ - ٠,١٠)}$$

$$= \frac{٠,٠٠٧٥}{٠,٠٠٧٥ + ٠,٦٤١٣} = ٠,٠١١٦$$

---

[٥١] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :
المرجع السابق - ص ١٧٩ - ١٨٢ .

ويتميز هذا النموذج بأنه أقرب الى واقع عملية المراجعة من نموذج ليسلى نظرا لأنه يأخذ فى الاعتبار إحتمالات عدم وجود خطأ جوهرى .

ومع ذلك ، فإنه يعاب عليه ما يلى :

- أنه يفترض أن أى خطأ جوهرى سوف يتم إكتشافه دائما إذا ما شك المراجع فى وجوده سواء من خلال إجراءات الرقابة الداخلية أو من خلال المراجعة التحليلية . الأمر الذى قد لايكون ممكنا فى كثير من الحالات .
- أنه يتجاهل الحالات التى يعتقد المراجع فيها أن أى خطأ قد تم إكتشافه وأن القوائم المالية قد تم تعديلها وتكون هذه التعديلات غير كافية ، حيث تظل القوائم المالية متضمنة الخطأ الجوهرى .
- أنه يتجاهل ضرورة التمييز بين المخاطرة الفعلية للمراجعة والمخاطرة المقدرة شأنه فى ذلك شأن النماذج الأخرى .

رابعا : نموذج إسماعيل (١٩٨٩) :[٥٣]

حيث أن النموذج يعبر عن إحتمال مشروط ، فإن بناء النموذج يتطلب أولا ضرورة إستعراض تسلسل أحداث المراجعة واحتمالات حدوث كل منها ، ذلك أن المخاطرة الفعلية تكون مبنية على هذه الإحتمالات . وإذا كان تسلسل الأحداث يعبر فعلا عن واقع عملية المراجعة ، فإنه يمكن استخدام نفس الوصف الرياضى للمخاطرة الفعلية كأساس لتقدير المخاطرة النهائية للمراجعة .

ولأغراض بناء نموذج للمخاطرة فى عملية المراجعة ، يفترض إسماعيل (١٩٨٩) أن تسلسل أحداث المراجعة كما يظهر فى الشكل رقم (٦) التالى :

---

[٥٣] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى :

المرجع السابق - ص ١٨٣ - ١٨٩ .

الشكل رقم (٦) يوضح تسلسل الأحداث ومكونات المخاطرة

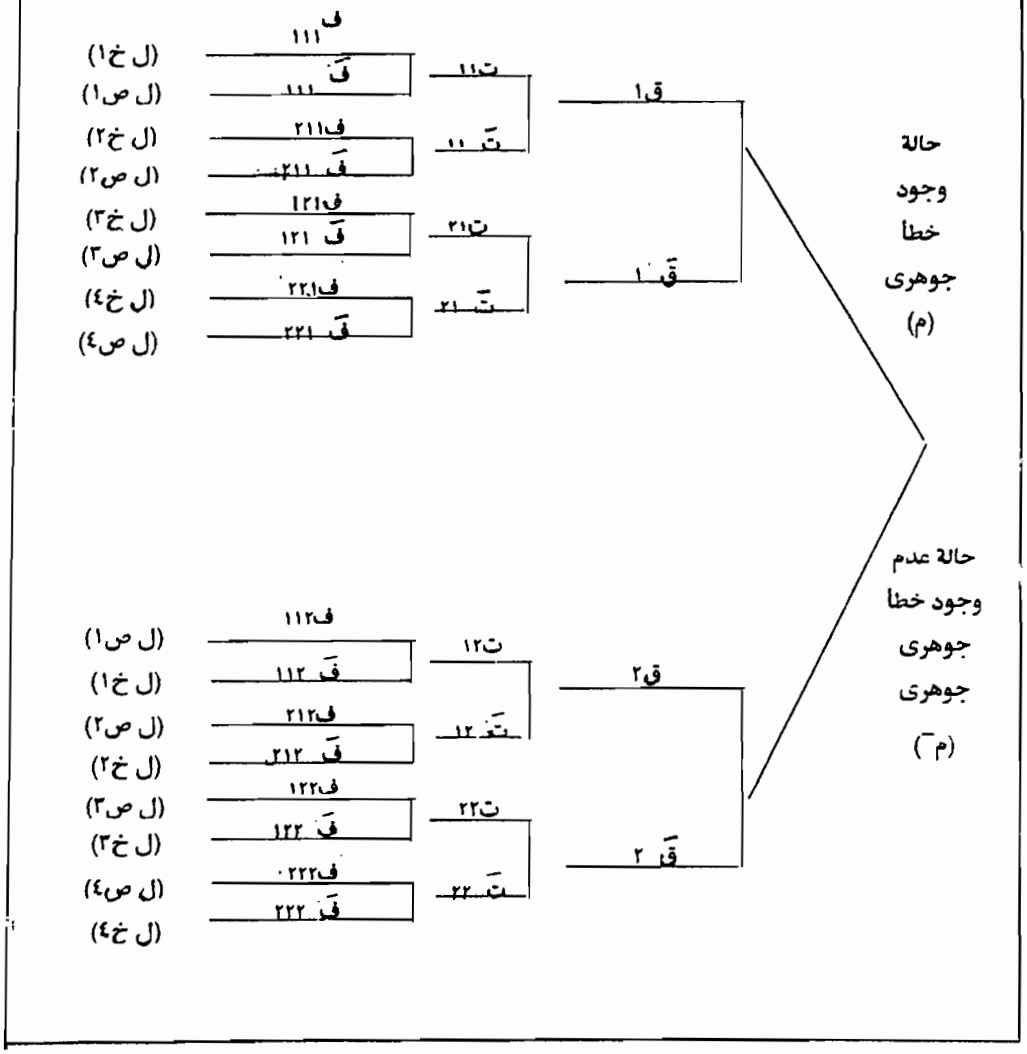

وفى وصفه لمكونات المخاطرة ، فإنه يرمز للقيم الفعلية بالرموز الآتية :

م : المخاطرة الموروثة .

ق١ : مخاطرة الرقابة فى حالة وجود خطأ جوهرى (قَ ١ = ١-ق)

ق٢ : مخاطرة الرقابة فى حالة عدم وجود خطأ جوهرى (قَ ٢ = ١-ق)

ت١١ : مخاطرة المراجعة التحليلية فى حالة وجود خطأ جوهرى مع الإعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية (تَ ١١ = ١-ت١١) .

ت٢١ : مخاطرة المراجعة التحليلية فى حالة وجود خطأ جوهرى مع عدم الإعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية (تَ ٢١ = ١-ت٢١)

ت١٢ : مخاطرة المراجعة التحليلية فى حالة عدم وجود خطأ جوهرى مع الإعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية (تَ ١٢ = ت١٢) .

ت٢٢ : مخاطرة المراجعة التحليلية فى حالة عدم وجود خطأ جوهرى مع عدم الإعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية (تَ ٢٢ = ١-ت٢٢) .

ف١١١ : مخاطرة المراجعة التفصيلية فى حالة وجود خطأ جوهرى لم يكتشف فى أى من إجراءات المراجعة مع الإعتماد على الرقابة الداخلية (فَ ١١١ = ١-ف١١١) .

ف٢١١ : مخاطرة المراجعة التفصيلية فى حالة وجود خطأ جوهرى أكتشف أثناء المراجعة التحليلية مع الإعتماد على الرقابة الداخلية (فَ ٢١١ = ١-ف٢١١) .

ف١٢١ : مخاطرة المراجعة التفصيلية فى حالة وجود خطأ جوهرى لم يكتشف خلال المراجعة التحليلية مع عدم الإعتماد على الرقابة الداخلية (فَ ١٢١ = ١-ف١٢١) .

ف٢٢١ : مخاطرة المراجعة التفصيلية فى حالة وجود خطأ جوهرى لم يكتشف خلال المراجعة التحليلية مع عدم الإعتماد على الرقابة الداخلية (ف ٢٢١ = ١-ف٢٢١) .

ف ١١٢ ، ف١٢٢ ، ف٢٢٢ تعبر عن مخاطر المراجعة التفصيلية ولكن فى الحالات المختلفة التى لايوجد فيها خطأ جوهرى .

وكما يتبين من تسلسل الأحداث فى عملية المراجعة ، فإن المراجع يكون لديه فى بداية عملية المراجعةإحتمال (م) بأن هناك خطأ جوهرى . يلى ذلك الإحتمال (ق١) لاعتماد الخطأ على إجراءات الرقابة الداخلية ، واحتمال عدم وجود أى دليل أو قرينة على حدوث الخطأ من خلال المراجعة التحليلية (ت١١) . ومن الطبيعى فى هذه الحالة ، نظرا لعدم توافر أى قرينة أو دليل على وجود خطأ جوهرى ، أن تجرى اختبارات تفصيلية أقل من تلك التى كانت ستجرى إذا وجدت قرينة على وجود خطأ . وحيث أنه لا يتوافر لدى المراجع هذه القرينة ، فإن اختبارات المراجعة التفصيلية تتم بمستوى أعلى للمخاطرة الفعلية (ف١١١) من ذلك الذى سيكون لو حدث العكس . ويترتب على ذلك قبول القوائم المالية بالرغم من وجود أخطاء جوهرية بها (الحدث ل خ١) ويمكن أن يتخذ المراجع قرارا بقبول غير صحيح أيضا (الحدث ل خ٢) إذا تم الإعتماد على الرقابة الداخلية وإكتشف خطأ أثناء المراجعة التحليلية ، ولكن بقيت هناك أخطاء جوهرية لم يتم إكتشافها أثناء المراجعة التفصيلية .

وهناك العديد من التتابعات الممكنة للأحداث والتى تتفرع من فرع الشجرة الأساسى الأول ويترتب عليها ، إما قبول غير صحيح (ل خ ن) أو قبول صحيح (ل ص ن) حيث ن = ١،٢،٣،٤ .

وبطريقة مشابهة فإن الفرع الأساسى الثانى (الممثل لحالة عدم وجود خطأ جوهرى فى الأصل بإحتمال (م- = ١-م)يؤدى الى مجموعة من التناقضات الممكنة للأحداث ...

وإذا قارنا الحدثين (ل خ١) ، (ل ص١) فى الشكل رقم (٦) فإن هذين الحدثين يكونان نتيجة لعدم اكتشاف أخطاء جوهرية سواء من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ، أو من خلال الإختبارات التحليلية أو التفصيلية وبالتالى فإن المراجع يواجه حالتين :

الأولى : وهى قبول القوائم المالية على الرغم من وجود أخطاء جوهرية فيها (ل خ١) .
الثانية : وهى قبول القوائم المالية ، التى لا تتضمن أى أخطاء جوهرية (ل ص١) .

وعلى هذا فإن المخاطرة الفعلية للمراجعة بالنسبة لهذه المجموعة من الأحداث (ط١) تكون كما فى المعادلة التالية :

$$ط = \frac{م \times ق١ \times ت١ \times ف١١١}{(م \times ق١ \times ت١ \times ف١١١) + (م- \times ق٢ \times ت١٢ \times ف١١٢)} \qquad (٥)$$

ويمكن تحديد المخاطرة الفعلية للمراجعة بالنسبة للتناقضات الأخرى من الأحداث (ل خ ن ، ل ص ن ، حيث ن = ٢،٣،٤)بنفس الطريقة.فإذا كانت تقديرات المراجع لعناصر المخاطرة المختلفة هى (م^{٨} =٠,٢٥) ، (ق^{٨} ١ = ٠,٣٠) ، ت^{٨} ١١ = ٠,٤٠) ، (ف^{٨} ١١١ = ٠,٢٥)، وإن إحتمال الإعتماد الصحيح على إجراءات الرقابة الداخلية (ق^{٨} ٢ = ٠,٩٠) وذلك فى الحالات التى لايوجد بها خطأ جوهرى ، كذلك (ت^{٨} ١٢ = ٠,٩٥) ، (ف^{٨} ١١٢ = ٠,٩٠) . فإنه يمكن تقدير المخاطرة النهائية بالنسبة لسلسلة الأحداث التى تعبر عنها المعادلة رقم (٥) كما يلى :

$$ط^{٨}\ ١ = \frac{٠,٢٥ \times ٠,٣٠ \times ٠,٤٠ \times ٠,٢٥ \times ٠,٢٥}{(٠,٢٥ \times ٠,٣٠ \times ٠,٤٠ \times ٠,٢٥) + (٠,٧٥ \times ٠,٩٠ \times ٠,٩٥ \times ٠,٩٠)}$$

$$= \frac{٠,٠٠٧٥}{٠,٥٧٧١ + ٠,٠٠٧٥} = ٠,٠١٢٨$$

وبمقارنة القيمة المقدرة للمخاطرة النهائية على أساس النماذج السابقة ، يلاحظ أنها تقل بكثير عن القيمة المقدرة فى هذا النموذج ، مما يعرض المراجع لتحمل مخاطر فعلية أكبر من المستوى المرغوب .

خامسا : تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة :

يرى الباحث أن النموذج الأخير يعتبر أفضل النماذج التى اقترحت لتقدير مخاطر المراجعة حيث يتصف بمعظم الخصائص التى يجب أن يتصف بها بناء أى نموذج متكامل لتقدير مخاطر المراجعة وهى :[٥٣]

١- أن يعبر النموذج عن واقع الأحداث التى تتضمنها عملية المراجعة ، وذلك من خلال التعرف على جميع الأحداث الممكنة واحتمالات حدوثها .

٢- أن يصف النموذج العلاقات المختلفة والمتداخلة بين المكونات المختلفة للمخاطرة بطريقة سليمة ، حيث أن هناك علاقة سببية بين هذه المكونات ، ومن ثم يجب التعبير عن هذه المخاطر باحتمال مشروط وليس احتمال مشترك .

٣- يجب أن يستخدم النموذج فى شكل يعبر بطريقة سليمة عن واقع عملية المراجعة ، ومن ثم يتعين استخدامه فى تخطيط عملية المراجعة ، وتقييم الأدلة والقرائن التى يتم الحصول عليها لأغراض إبداء الرأى فى القوائم المالية .

٤- يجب أن يميز هذا النموذج بين المخاطرة الفعلية والمخاطرة المقدرة .

---

[٥٣] د. أمين السيد لطفى – مرجع سابق – ص ٩٣ .

ويضيف الباحث :

٥- يجب أن يمكن النموذج المراجع من تعديل تقديره للمخاطرة عند حصوله على معلومات إضافية ، فى أى وقت .

ولما كانت الخاصية الخامسة لا تتوافر فى أى نموذج أقترح لتقدير مخاطر المراجعة ، لذا يرى الباحث أن النموذج الأخير يحتاج تطويرا يتعلق بتحقيق الخاصية المذكورة ، وذلك بتحقيق الميزة الأساسية من وراء إستخدام قاعدة " بيز" الإحصائية ألا وهى إمكانية تعديل الإحتمالات القبلية (الأولية) للحصول على الإحتمالات البعدية (اللاحقة) ، وتقدير قيمة " ط " فى ضوء المعلومات الجديدة وبالتالى الحصول على قيمة (ط) المعدلة أى (ط*)، حيث أن حدوث الأخطاء يخضع لتوزيع إحتمالى مستمر حيث أن من الناحية النظرية يبدأ المراجع بإعداد توزيع إحتمالى قبلى لحدوث الخطأ وذلك بناء على تقديره لعناصر المخاطرة ، ثم يقوم بتعديل هذا التوزيع الإحتمالى كلما حصل على أدلة أو قرائن جديدة .

وبناء على ذلك فإن النموذج الذى يقترحه الباحث عند الحصول على معلومات إضافية يكون كالآتى :

$$ط^{*} = \frac{م^{*}_{1} \times ق^{*}_{1} \times ت^{*}_{1} \times ف^{*}_{111}}{(م^{*}_{1} \times ق^{*}_{1} \times ت^{*}_{1} \times ف^{*}_{110}) + (م^{*}_{1} \times ق^{*}_{2} \times ت^{*}_{12} \times ف^{*}_{112})} \qquad (٦)$$

حيث : (م ١) تعبر عن المخاطرة الموروثة المعدلة بعد الحصول على المعلومات الإضافية ، وهكذا ...

وحيث أن الإحتمالات البعدية (ح ب) طبقا لقاعدة "بيز" :[٥٤]

---

[٥٤] Ramalingam P., " Systems Analysis for Managerial Decisions - A Computer Approach ", John Wiley & Sons , Inc., U.S.A. 1976, P. 425 .

ح ق × ح ش

مجـ (ح ق × ح ش)

حيث :

ح ق : الإحتمالات القبلية .

ح ش : الإحتمالات المشروطة .

فإنه طبقا لقاعدة " بيز" يكون مطلوبا ح ق × ح ش ومجموعها لكل حالة – وبفرض أن الإحتمالات المشروطة لعناصر المخاطرة (الأحداث) المختلفة هى :

(٠,٥ ، ٠,٢ ، ٠,٢ ، ٠,١) علـــى التوالـــــى وان (ق*٢=٠,٧٠ ، ت*١٢ =٠,٧٥ ، ف*١١٢=٠,٧٠)

فإن ح ق × ح ش تحسب كالآتى :

م = ٠,٢٥ × ٠,٥ = ٠,١٢٥

ق١ = ٠,٦٠ × ٠,٢٩ = ٠,١٧٤

ت١ = ٠,٨٠ × ٠,٢٩ = ٠,٢٣٢

ف١١١ = ٠,٢٥ × ٠,١ = ٠,٠٢٥

٠,٢٩

وتحسب الإحتمالات البعدية (ح ب) كالآتى :

م = ٠,١٢٥ ÷ ٠,٢٩ = ٠,٤٣

ق١ = ٠,١٧٤ ÷ ٠,٢٩ = ٠,٦٠

ت١ = ٠,٢٣٢ ÷ ٠,٢٩٠ = ٠,٨٠

ف١١١ = ٠,٠٢٥ ÷ ٠,٢٩٠ = ٠,٠٩

١,٠

وبتطبيق المعادلة رقم (٦) يتم الحصول على قيمة ط* كالآتى :

$$ط^{*} = \frac{٠,٤٣ \times ٠,٢٠ \times ٠,٢٨ \times ٠,٠٩}{(٠,٤٣ \times ٠,٢٠ \times ٠,٢٨ \times ٠,٠٩) + (٠,٥٧ \times ٠,٧٠ \times ٠,٧٥ \times ٠,٧٠)}$$

$$= \frac{٠,٠٠٢١٦٧٢}{(٠,٠٠٢١٦٧٢ + ٠,٢٠٩٤٧٥٠)}$$

$$= \frac{٠,٠٠٢١٦٧٢}{٠,٢١١٦٤٢٢} = ٠,٠١$$

وبنفس الأسلوب يتم تقدير قيمة (ط) بالنسبة للأحداث ٤،٣،٢ .

هذا ، وتنبغى ملاحظة أن هذا النموذج يتم تطبيقه فى كل مرة يتم الحصول فيها على معلومات إضافية ، حيث تعتبر الإحتمالات البعدية فى المرة التالية إحتمالات قبلية ، وهكذا فى كل مرة ، وذلك حتى تتمشى (ط) مع واقع عملية المراجعة ، ونحقق الكفاءة التى نرجوها من تقدير مخاطر المراجعة كميا حيث يتحمل المراجع مخاطر فعلية تتفق - الى حد كبير - مع المستوى المرغوب (المخطط).

وأخيرا ، يطمع الباحث أن يكون قد ساهم مع من سبقوه - ولو بشىء يسير - فى التخلص من أوجه القصور الشديدة فى نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين . ولعل المجال مازال مفتوحا أمام الباحثين للمزيد من الدراسة والبحث .

والله ولى التوفيق ،

يعتبر مفهوم مخاطر المراجعة أحد أساليب المراجعة التى حظيت بتعزيز متزايد فى الأدب المحاسبى ، وهذا المفهوم يوفر هيكلا لرقابة أفضل على فعالية وكفاءة المراجعة .

وقد تنشأ مخاطر المراجعة بسبب إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية أو بسبب إختيار إجراءات غير ملائمة للمراجعة أو عدم تطبيقها بطريقة سليمة .

وهناك مفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم مخاطر المراجعة ويتعذر فصله عنه ، وهو مفهوم الأهمية النسبية ، وينبغى أخذ هذه العلاقة فى الحسبان فى جميع مراحل المراجعة .

وقد تناول الباحث هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول عدة نقاط تشمل :

* نشأة وتطور مفهوم مخاطر المراجعة .
* أنواع مخاطر المراجعة ، سواء من حيث استخدام أسلوب العينات ، أو من حيث تعلقها بنتائج مخاطر المراجعة أو من حيث العناصر المكونة لمخاطر المراجعة ، كما تم عرض مصفوفة لمكونات مخاطر المراجعة .
* كيفية تحديد مخاطر المراجعة ، وذلك من خلال كيفية تحديد المخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة وكذلك كيفية تحديد مخاطرة الإكتشاف .
* موقف المراجع من مخاطر المراجعة ، سواء تلك المرتبطة بإستخدام أسلوب العينات الإحصائية ، أو موقفه من أخطار المراجعة وفقا لنتائجها ، أو موقفه من أخطار المراجعة وفقا لمكوناتها . كما تم عرض " منهج الدوائر " أى " تقسيم عملية المراجعة الى عدة مكونات " وذلك لتقييد مخاطرة الإكتشاف قدر الإمكان .

وتناول فى المبحث الثانى عدة نقاط تشمل :

* مفهوم الأهمية النسبية .
* علاقة الأهمية النسبية بمخاطر المراجعة ، سواء عند التخطيط للمراجعة أو عند تقييم أدلة الإثبات .
* مسئولية المراجع ودوره فى تقدير مستوى الأهمية النسبية .

وتناول فى المبحث الثالث معادلة لتقدير إحتمال حدوث خطأ جوهرى فى القوائم المالية ، ونماذج تقدير مخاطرة المراجعة . *وتشمل تلك النماذج ما يلى :*

* **نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين** . وقد تعرض هذا النموذج للنقد الشديد حيث أن إفتراض إستقلالية مكونات المخاطرة النهائية عن بعضها البعض يؤدى الى تخفيض غير مقبول للمخاطرة التى تتضمنها عملية المراجعة ، كما أن هذا الإفتراض غير واقعى فى مجال المراجعة .

لذلك ، فقد ظهرت النماذج الأخرى التالية - والتى نفترض إمكانية وجود علاقات سببية بين مكونات مخاطر المراجعة .

* **نموذج ليسلى (١٩٨٤) .**
* **نموذج كينى (١٩٨٤) .**
* **نموذج إسماعيل (١٩٨٩) .**

وتعتمد النماذج الثلاثة الأخيرة على إستخدام قاعدة " بيز " الإحصائية ، حيث أنها نماذج للإحتمالات المشروطة بدلا من الإحتمالات المشتركة والتى إستخدمها نموذج المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

ويعتبر النموذج الأخير أفضل النماذج التى اقترحت لتقدير مخاطر المراجعة ، حيث يتصف بمعظم الخصائص التى يجب أن يتصف بها أى نموذج متكامل لتقدير مخاطر المراجعة .

ولما كان حدوث الأخطاء يخضع لتوزيع إحتمالى مستمر ، وأن المراجع - من الناحية النظرية - يبدأ بإعداد توزيع إحتمالى قبلى لحدوث الخطأ وذلك بناء على تقديره لعناصر المخاطرة ، ثم يقوم بتعديل هذا التوزيع الإحتمالى كلما حصل على أدلة أو قرائن جديدة ، فإن النموذج يجب أن يمكن المراجع من تعديل تقديره للمخاطرة كلما حصل على معلومات إضافية ، حتى يتحمل المراجع مخاطر فعليه تتفق - الى حد كبير - مع المستوى المرغوب (المخطط) .

ولما كان النموذج الأخير لم يحقق هذه الخاصية ، فقد حاول الباحث تطويره لتحقيقها .

ويطمع الباحث أن يكون قد حالفه التوفيق فى محاولته ، كما يرى أن المجال مازال مفتوحا لبذل محاولات أخرى للوصول الى نموذج دقيق نظريا ومقبول عمليا .

" وما توفيقى إلا بالله . عليه توكلت وإليه أنيب "،،،

الهوامـــــش

الهوامش حسب ترتيب ورودها فى البحث :

(١) C. Wayne Alderman and Richard H. Tabor, " The Case for Risk - Driven Audits ", Journal of Accountancy, March, 1989 .

(٢) Roger H. Hermanson, Jerry R. Strawer, & Robert H. Strawer, " Auditing Theory and Practice ", Fourth Edition, Richard D.Irwin, 1987 .

(٣) د. اسماعيل إبراهيم جمعة - تقدير المخاطرة فى عملية المراجعة ، نموذج مقترح - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - العدد الأول ١٩٨٩ .

(٤) Jack E. Kiger & James H. Schener " Auditing ", Houghton Mifflin Co., New Jersey , 1994 .

(٥) د. أمين السيد لطفى - المراجعة المتقدمة - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٩١ .

(٦) د. إبراهيم أحمد الصعيدى - إتجاهات معاصرة فى المراجعة - بدون ناشر ١٩٩٠ .

(٧) D.R. Carmichael & John J. Willingham , " Auditing Concepts and Methods" , Mc Graw - Hill Book Co., Fourth Edition, 1987 .

(٨) Walter G. Kell & William C. Boynton, " Modern Auditing " Fifth Edition, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1992 .

(٩) د. عباس أحمد رضوان - أخطار المراجعة وكيفية التحكم فيها - المجلة المصرية للدراسات التجارية - كلية التجارة جامعة المنصورة - المجلد الرابع - العدد الثانى - ١٩٨٠ .

(١٠) د. سامى وهبة متولى - مفهوم الأهمية النسبية ودوره فى المراجعة - المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان - المجلد الثالث - السنة الثالثة - العدد الأول - ١٩٨٩ .

(١١) د. مصطفى عيسى خضير - المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض - ١٩٨٦ .

(١٢) Donald H. T. & G. W. Glezen, " Auditing Integrated Concepts and Procedures", John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1991.

(١٣) الإرشاد الدولى للمراجعة رقم (٢٥) ' الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة ' الصادر عن لجنة المراجعة الدولية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ .

(١٤) د. شعبان يوسف مبارز - دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة وموقف المراجع منها - مجلة العلوم الإدارية - كلية التجارة ببنى سويف - جامعة القاهرة - العدد الخامس - السنة الثالثة - يناير ١٩٩٣ .

(١٥) Paul J. Steinbart, " The Construction of Rule - Based Expert System as a Method for studying Materiality Judgments ", The Accounting Review, January, 1987 .

(١٦) Ramalingham P. , " Systems Analysis for Managerial Decisions - A Computer Aproach ", John Wiley & Sons, Inc ., U.S.A., 1976 .

تم بحمد الله وتوفيقه ،،،،